الفصل الثانى

تطور مكانة الصناعة فى الاقتصاد المصرى

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

تطور مكانة الصناعة فى الاقتصاد المصرى

اهتمت الدولة ومؤسساتها خلال عقد التسعينيات بتنقية المناخ الاستثماري وتطويره وجعله اكثر جاذبية أمام المستثمر المحلي والأجنبي حتى تتمكن الصناعة المصرية من القيام بالدور المتوقع لها في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، فضلا عن رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية كي تتمكن من الدخول في سباق المنافسة العالمية.

ولقد كان من المتوقع أن يحظى القطاع الصناعي بالاهتمام الأكبر بوصفه المحرك الأمثل لقاطرة التنمية والركيزة الأساسية لمرحلة الانطلاق الإنتاجى. ويتطلب ذلك الوقوف علي الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري من خلال التعرف بدقة علي مدي مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الثابت، الصادرات السلعية وكذلك مدي مساهمته في توظيف العمالة. ولكن قبل مناقشة هذه الأبعاد للأهمية النسبية للقطاع الصناعى نجد من الضرورى التعرف علي تطور الناتج المحلي الإجمالى ومعدل نموه.

١-تطور الناتج المحلي الإجمالى ومعدل نموه

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالى بتكلفة عناصر الإنتاج- بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٦/ ٨٧ للفترة ١٩٧٣- ١٩٩٧/٩٨ إلي ارتفاعه من ١٤٨١٥،٥ مليون

---

* ساعدت الأستاذة إيمان أمين العيوطى فى تجهيز ومعالجة بيانات هذا الفصل . فلها جزيل الشكر.

جنيه عام ١٩٧٣ إلي ٦٧٤٠٨ مليون جنيه في ١٩٩٧/ ٩٨. ومن ثم نجد أن القيم المطلقة للناتج المحلي الإجمالى قد اتخذت مساراً تصاعديا خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٩٧/ ٩٨ كما يبدو من الجدول (٢-١). وغنى عن البيان أنه لا يكفي الإلمام بالقيم المطلقة المتزايدة للحكم علي تطور الناتج المحلي الإجمالي. فالفيصل في ذلك هو نمط هذا النمو وسرعته.

ويتضح من الجدول (٢-١) أن نمو الناتج المحلي قد مال بوضوح نحو التباطؤ المطرد خلال ربع القرن الماضى. فطبقا للبيانات الرسمية لوزارة التخطيط سجل متوسط معدل النمو السنوى اتجاها قويا نحو الانخفاض من ٨،٥% خلال عقد السبعينات إلي ٦,٦% خلال الفترة ١٩٨١/٨٢- ١٩٨٩/٩٠ ثم إلي ٤،٣% خلال الفترة ١٩٩٠/٩١- ١٩٩٧/٩٨.

ويرتبط هذا الاتجاه لتباطؤ نمو الناتج على امتداد هذه الفترة بعدة عوامل، ومن هذه العوامل بطبيعة الحال معدل الاستثمار. فبمطالعة اتجاهات معدل الاستثمار المحلي الإجمالي قد نجد تفسيراً مقبولاً لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض معدل الاستثمار المحلي (بالأسعار الثابتة ١٩٨٦/٨٧) من ٢٩،٩% خلال عقد السبعينات إلي ٢٢،٤%، في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١/٨٢-١٩٩٤/٩٥ (متولى، ١٩٩٨: ٨). ثم إلي ١٧،٥%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٥/٩٦-١٩٩٧/٩٨[1] وهذا يوضح الارتباط القوى بين الاتجاه النزولى لمعدل الاستثمار وتباطؤ نمو الاقتصاد المصرى خلال ربع القرن الماضى.

كما قد يفسر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتدهور الإنتاجية داخل القطاعات، فقد هبط معدل نمو الإنتاجية الكلية للعناصر بعد أن كان ٥%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٧٠/٧١-١٩٧٩/٨٠ إلي ١،٨%، في المتوسط،

خلال الفترة ١٩٨١/٨٢-١٩٩٦/٩٧. ويعزى المعدل المرتفع لنمو إنتاجية عناصر الإنتاج خلال الفترة ١٩٧٠/٧١ــ ١٩٧/٨٠ إلي العديد من العوامل الاقتصادية والمنهجية Methodological (IMF, 1998: p.7-8) ، ومن أهم تلك العوامل:

أ) تزايد الإنفاق الرأسمالي، حيث يأتي التحسن في الإنتاجية بعد تزايد الاستثمارات.

ب) تزايد الموارد المتجهة إلي القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتغذية؛ مما أن انعكس في تزايد الإنتاجية بفضل التحسن في نوعية رأس المال البشري مقارنة بمستواها المنخفض خلال الستينات.

ج) انخفاض أسعار الخدمات مثل أسعار الكهرباء والطاقة والتي تستفيد منها العديد من المشروعات الاستثمارية؛ مما انعكس فى ارتفاع القيمة المضافة في القطاعات التي تستخدم هذه الخدمات. ويتبين مما سبق مدي أهمية دراسة الدور الذي يقوم به قطاع الصناعة للتعرف على حقيقة الدور الذي يلعبه في توليد الناتج ومدي إمكانية الاعتماد عليه في دفع معدل النمو الاقتصادي.

٢-الأهمية النسبية للصناعة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩

ناقشنا فى الجزء السابق الاتجاهات الرئيسية لتطور الناتج المحلى الإجمالى والنمو الكلى للاقتصاد. ونركز فى هذا الجزء على تطور الأهمية النسبية للصناعة. والمقصود بالصناعة أو القطاع الصناعى فى هذا القسم الصناعة بالمعنى الموسع (شاملة الصناعة الاستخراحية، عدا البترول، والصناعة التحويلية). وهذا ما يطلق عليه "الصناعة والتعدين" فى إحصاءات وزارة التخطيط. ونظرا لندرة البيانات، فقد استحال تكوين سلسلة زمنية على امتداد

الفترة ١٩٧٣- ٩٨/١٩٩٧ بالأسعار الثابتة. لذلك سنتناول أولا الفترة ١٩٧٣-٧٩، ثم بعد ذلك الفترة ٨٢/١٩٨١ ــ ٩٨/١٩٩٧.

وتشير البيانات الرسمية[٢] عن تطور الاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج قد بلغ في المتوسط، ٧،٣% خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، ولكن النمو كان متباينا بشدة بين القطاعات كما يبدو من الجدول (٢-٢)[٣]. وإذا ما حاولنا التعرف على القطاعات التي لعبت دورا هاماً في تحقيق هذا المعدل للنمو نتبين أن هناك درجة عالية من التباين في معدلات النمو للقطاعات المختلفة، حيث زاد الناتج المتولد في قطاع البترول بمعدل متوسط ٢١،٩% سنوياً وتلاه قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس (٢٠،٤% سنوياً) وقطاع التشييد (١٧,٩% سنويا) والكهرباء (١٥,٤%سنويا) والتجارة والمال والتامين (٩,٤ %سنويا). وعلي الجانب الآخر حقق قطاع الصناعة معدلاً منخفضاً للنمو لم يتعد ٦% سنوياً، وهذا ما يبدو من الجدول (٢-٢).

ويشير ما سبق إلي أن النمو الذي تحقق خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ قد ترتكز فى عدد محدود من القطاعات على رأسها البترول ومنتجاته، والنقل والمواصلات وقناة السويس، والتشييد، ويعنى ذلك أن النمو الذى تحقق خلال هذه الفترة أخذ شكل الاستنزاف للثروة القومية (البترول) أكثر من كونه نموا حقيقيا. ولقد قامت إحدى الدراسات (عبد الخالق، ١٩٨٢) بتعديل بيانات الناتج المحلى الإجمالى فى قطاع البترول ومنتجاته بما يعكس معدلات إنتاج تحول دون الاستنزاف السريع. ونتج عن ذلك انخفاض الناتج المحلى الإجمالى الكلى فى عام ١٩٧٩ على سبيل المثال عن الرقم المقدر بواسطة وزارة التخطيط والبالغ ٧١٢٠ مليون جنيه بأسعار ١٩٧٥ بحوالى ٢٦٠ مليون جنيه مصرى، وفى المقابل، لم يتجاوز متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع الصناعة (شاملة

التعدين) ٦% فقط خلال ١٩٧٣-٧٩. ومن المؤشرات الأخرى الدالة على تراجع أهمية القطاع الصناعى خلال السبعينيات ما يلى:

أ) تقلص قدرات الصناعة علي الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي من السلع المصنعة، ومن ثم زاد الاعتماد علي العالم الخارجي في الحصول علي هذه السلع. وبالتالي ارتفع نصيب السلع الاستهلاكية في جملة الواردات السلعية حتى بلغت ٢٢%، في المتوسط، خلال الفترة ٧٤-١٩٨١ (سليمان، وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨ : ١٠٨-١٠٩).

ب) فى السياق العام نرصد تراجع نصيب مجموعة القطاعات السلعية في العمالة من ٦١,٨% في عام ١٩٧٤ إلي ٥٨،٨% في عام ١٩٧٩ وارتفاعا طفيفاً فى حصتها من الاستثمارات الثابتة من ٥٢,٨% إلي ٥٦,١% خلال الفترة المذكورة (عبد الخالق، ١٩٨٢ : ٩-١٠). ولقد انعكس ذلك علي القطاع الصناعي حيث إنخفض نصيبه النسبي من الاستثمار الثابت من ٣١،٣% في عام ١٩٧٧ إلي ٢٢،٣% في ١٩٧٩. ولكن علي الرغم من انخفاض نصيبه النسبي من العمالة خلال هذه الفترة إلا أنه اتسم بالاستقرار عند ١٢،٦%، كما يبدو من الجدول (٢-٣).

ج) شهدت الصادرات الصناعية ركودا واضحاً حيث انخفضت نسبة الصادرات الصناعية إلي إجمالي الصادرات من ٣٦،٨% في ١٩٧٧ إلي ٣١،٢% في ١٩٧٩. ويرتبط ذلك بالاستمرار في سياسة إحلال الواردات، وتركز المشروعات الصناعية في إنتاج السلع الاستهلاكية، علي حساب إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والتي تزيد من الطاقات الإنتاجية وتساعد في تطوير الصناعة باتجاه التصدير للخارج. وهذا بالإضافة إلي استمرار السياسات الحمائية للصناعات المحلية لفترات طويلة، مما حال دون اكتسابها لميزات إضافية ترفع من قدرتها التنافسية في السوق

العالمية. أضف إلي ذلك أن مؤشر الأداء الصناعي التجارى علي المستوى العالمي (مقاسا بنسبة فجوة الميزان التجارى الصناعي إلي فجوة الميزان التجارى) يظهر تدهورا، كما يبدو من الجدول (٢-٤).

ومن ثم يمكن القول بأن النمو الذى تحقق خلال السبعينيات لم يتولد عن ازدياد أهمية الدور الذى يقوم به القطاع الصناعى، بل على العكس اقترن بتراجع هذا الدور. ويعكس هذا ضعف السياسات الاستثمارية الصناعية فى مجال توفير الحوافز المناسبة لجذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعى. هذا بالإضافة إلى تعرض القطاع الصناعى العام لمشاكل عدة فى هياكله التمويلية، مما أضعف من طاقاته الإنتاجية.

٣-الأهمية النسبية للصناعة خلال الفترة ١٩٨١/٨٢ ـ ١٩٩٧/٩٨

سوف نتناول ذلك من خلال تتبع تطور أهمية الصناعة فى توليد الناتج وفى الاستثمار وفى توظيف العمالة وفى الصادرات:

(أ) **بالنسبة لأهمية الصناعة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى**، فمن الملاحظ أن هناك تبايناً شديداً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات المختلفة كما يبدو من الجدول (٤-٥). فهناك قطاعات نمت بمعدلات سريعة مثل الكهرباء (٩,٩%) الخدمات الاجتماعية والشخصية (٩،٤%) الإسكان والمرافق العامة (٧,٦%) البترول ومنتجاته (٧,٧%) والنقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس (٧،٣%).

من الملاحظ أن قطاع البترول ومنتجاته لم يقم بنفس الدور الذى قام به خلال عقد السبعينيات فى تحقيق معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى. ومن ثم فإن استبعاد هذا القطاع من حساب الناتج المحلى الإجمالى لم يؤد إلى اختلاف جذرى فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغ هذا المعدل فى المتوسط

٥,٥% خلال الفترة ١٩٨١/٨٢-١٩٩٧/٩٨ شـــاملا البـــترول مقـــابل ٥,٣% باستبعاد البترول ومنتجاته. ويعزى ذلك إلى أن أسعار البترول الخام قد أخـــذت فى التراجع خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت عـــام ١٩٨٦. ويلـــى ذلك اتخاذ سعر البترول الخام اتجاها تنازليا خلال التسعينات، حيـــث انخفـــض مـــن ١٩,٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٢٢ عام ١٩٩٢ والى ١٦,٠٧ عـــام ١٩٩٣ والى ١٥,٥٣ دولار عام ١٩٩٤ وان كان قد ارتفع إلى ١٧ دولار عـــام ١٩٩٥ (عبد الله ، ١٩٩٧ : ١٦-١٧). ولقد أدى ذلك إلى انخفاض الكميـــات المنتجـــة ومن ثم انخفاض معدل نمو الناتج فى قطاع البترول ومنتجاتـــه مقارنـــة بعقـــد السبعينيات. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير الناتج المحلى الإجمالى بدون البـــترول يؤدى إلى استبعاده كمكون دون استبعاد آثاره علـــى الأداء الاقتصـــادى. أى أن هذه المعالجة تتجاهل التأثيرات المختلفة لقطاع البترول ومنتجاته على القطاعـــات الأخرى فى الاقتصاد المصرى.

أما معدل نمو قطاع الصناعة والتعدين (بخلاف البترول)[٤] فقد فاق معـــدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن نفس الفترة، كما يبـــدو مـــن الجـــدول (٢-٥). ويمكن تفسير ذلك بالنمو المتسارع لقطاعي الصناعة والتعديـــن خـــلال الفـــترة ١٩٨١/٨٢-١٩٨٩/٩٠ حيث وصل معدل النمو، في المتوسط، ٨,٥% ســـنويا. ويعزى ذلك إلى الاعتماد علي التوسع في دور القطاع الخاص فـــي الاســـتثمار الصناعي. إلا أن الزيادة التي حدثت في هذه الاستثمارات اتجهت للتوسع الأفقـــي في الصناعات الاستهلاكية التقليدية بهدف إحلال الواردات والتوجه الداخلي. وقد ظهر هذا جليا في ارتفاع معدل نمو الواردات من المعدات والآلات ومســـتلزمات الإنتاج مقارنا بمعدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية حيـــث وصـــلا إلـــي ١٥،٨%، ١٢،٨% علي التوالي، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨١- ١٩٩٠.[٥] ولكن معدل النمو في هذا القطاع تراجع ليصل إلي ٤,٦%، فـــي المتوســـط، خـــلال

الفترة ٩١/١٩٩٠ -٩٨/١٩٩٧. وقد يفسر ذلك بأن السياسة الانكماشية التى طبقت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى قد خفضت معدل الاستثمار وقللت من الطلب الكلى. كما أن الاندفاع لتحرير التجارة خلال هذه الفترة قد أضر بقطاع الصناعة (Abdel-Khalek, 2001).

(ب) **بالنسبة لنصيب الصناعة فى الاستثمار**، نلاحظ استمرار نفس الاتجاهات العامة التي سادت خلال عقد السبعينات من حيث انخفاض نصيب القطاع الصناعي من الاستثمار الثابت حيث انخفض من ٢٣،٥% في ٨٢/١٩٨١ إلي ١٨،٤% في ٩٥/١٩٩٤ ثم إلي ١٧،٧% في ٩٧/١٩٩٦، كما يبدو من جدول (٢-٦). ويفسر ذلك بالسياسات التقييدية التي طبقت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، واستمرار حالة الترقب والانتظار للقطاع الخاص، وتوقف استثمارات القطاع العام الصناعي، وتفضيل الاستثمار العقارى كأحد أعراض المرض الهولندى.

(ج) **وبالنسبة لتوظيف العمالة**، فقد ارتفع النصيب النسبي للقطاع الصناعي في العمالة خلال الفترة ٨١/١٩٨٠ – ٩٨/١٩٩٧ مقارنة بعقد السبعينات، حيث بلغ ١٣،٥% وإن بقى متواضعا بالنظر إلى اعتبار القطاع الصناعي من القطاعات الهامة المولدة لفرص العمل.

(د) **أما بالنسبة لمساهمة الصناعة فى الصادرات السلعية**، فقد تحسن أداء الصادرات الصناعية حتى أنها شكلت نسبة ٤٥،٣%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٨، كما يبدو من الجدول (٢-٧). ولقد أوضحت إحدى الدراسات أن هذه الزيادة تعزى إلي ارتفاع معدل نمو الصادرات من الغزل والنسيج والذي بلغ ٩٠%، في المتوسط، خلال الفترة ٩٢/١٩٩٣-٩٤/١٩٩٥ (سليمان وعبد الخالق، وآخرون ١٩٩٨: ١١٧). أيضاً، مازال

مؤشر نسبة الفرق بين الصادرات والواردات الصناعية إلى الفرق بين الصادرات والواردات الكلية متدهوراً، مما يدل علي أن الزيادة التي حققتها الصادرات الصناعية لا تستند إلي قاعدة صناعية واسعة.

٤- مساهمة الصناعة فى الناتج: نظرة مقارنة

ولكن ربما يكون من المفيد تحديد مساهمة الصناعة فى الناتج باستخدام مجموعة أخرى من البيانات من مصادر دولية- تحديدا من منظمة التنمية الصناعية والبنك الدولى. وبناء على تحليل هذه البيانات، نطرح السؤال:

كيف تطورت مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى ؟ الصناعة هنا سينظر إليها بالمفهوم الواسع (شاملة التعدين والمناجم والكهرباء والغاز والماء والتشييد) وبالمفهوم الضيق (أى الصناعة التحويلية). تشمل الصناعة بهذا المعنى، أى الصناعة التحويلية (Manufacturing)، القسم الرئيسى رقم (3) من التصنيف القياسى الصناعى الدولى – المراجعة الثانية (ISIC, Revision 2) وهو يتكون بدوره من الأقسام الفرعية (31-39). أما طبقاً للمراجعة الثالثة لذلك التصنيف (ISIC, Revision 3)، فالصناعة التحويلية تتكون من القسم الرئيسى D والذى يضم الأقسام الفرعية (15-37). وبالمقارنة، فإن الصناعة بالمعنى الواسع (Industry) تتضمن: التعدين، التشييد، الكهرباء والغاز، والماء، بالإضافة إلى الصناعة التحويلية[٦].

ولكن الإجابة على هذا السؤال ليست بسيطة لعدة أسباب، ليس أقلها **التضارب الواضح فى البيانات**، وقد تم الاعتماد على البيانات التى ينشرها البنك الدولى فى **مؤشرات التنمية الدولية** (World Development Indieators)، والبيانات التى تصدرها وزارة التخطيط المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ولوضع الأرقام والنسب فى السياق الصحيح، ثم مقارنة

حالة مصر بحالة عينة من الدول التى اختيرت لأسباب تبرر مقارنة الحالة المصرية بها.

(١) مساهمة الصناعة بالمفهوم الواسع

نشير إلى الأشكال البيانية (٢-١)، (٢-٢)، (٢-٣) والمنية على بيانات مؤشرات التنمية الدولية التى يصدرها البنك الدولى. وهى توضح تطور نسبة مساهمة الصناعة (شاملة التعدين والمناجم) فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٩٦ مقارنة بمجموعة من الدول: تركيا وكوريا الجنوبية والهند وتايلاند فى آسيا والمغرب والجزائر فى شمال أفريقيا والأرجنتين والمكسيك فى أمريكا اللاتينية. ويلفت النظر هنا عدة ظواهر.

أولاً : تقلب نصيب الصناعة فى الناتج المحلى بدرجة أكبر فى حالة مصر بالمقارنة بمعظم الدول الأخرى فى العينة. فخلال ١٩٧٨ ــ ١٩٨١ تخطى نصيب الصناعة فى مصر كل الدول باستثناء كوريا والجزائر والأرجنتين، ثم عاد خلال النصف الثانى من الثمانينات ليكون أقل من كل الدول. وحدث ارتفاع حاد فى نصيب الصناعة (بالمعنى الواسع) فى مصر فى أوائل التسعينات بالمقارنة بمعظم الدول فى العينة. وإذا كانت القفزة فى نصيب الصناعة (بالمعنى الواسع) أواخر السبعينات / أوائل الثمانينات ترجع إلى فورة النفط الثانية، فليس من السهل تفسير القفزة فى أوائل التسعينات.

ثانياً : يبدو أن وضع مصر النسبى بين عينة الدول المشار إليها قد تراجع بوجه عام، باستثناء الأرجنتين والمكسيك ــ على الأقل كما تشير البيانات.

(٢) مساهمة الصناعة بالمفهوم الضيق:

إذا تفحصنا الأشكال (٢-٤)، (٢-٥)، (٢-٦) التى تصور تطور مساهمة الصناعة التحويلية نخرج بعدة ملاحظات مثيرة للتأمل والتفكير.

الأولى: أن هناك قفزة هائلة فى عام ٨٧/١٩٨٦ فى نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية. فقد ارتفع النصيب بحوالى ١٠ بنط مئوى مرة واحدة. وبفضل هذه القفزة الهائلة أصبحت مصر تحتل مكانة مرموقة بين دول العينة بل أنها صارت تتفوق على كل دول العينة باستثناء كوريا الجنوبية وتايلاند. أنظر الأشكال البيانية (2/b) و (2/c) بالذات.

الثانية: أن نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج كان فى هبوط مستمر خلال ١٩٧٤ــ ١٩٨٠، وكان فى ركود بين ١٩٨٠ و١٩٨٣ إلى أن حدثت الطفرة. ويصعب تفسير هذا النمط فى ضوء تطور نصيب الصناعة بالمعنى الواسع فى الناتج، حيث مال هذا النصيب إلى الانخفاض خلال ١٩٨١ ــ ٨٦.

الثالثة: أن القفزة الهائلة فى نصيب الصناعة التحويلية من الناتج بالأسعار الجارية تمثل انكساراً فى سلسلة القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية، ربما يحتاج إلى تفسير فى ضوء المعطيات المتاحة. ويبدو أن التفسير الأرجح هو تغير الأسعار، حيث أن البيانات الواردة فى **مؤشرات التنمية الدولية** هى بالأسعار الجارية. ويورد الكتاب السنوى الدولى للإحصاءات الصناعية تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى الناتج المحلى بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٦، وذلك على النحو التالى الموضح فى جدول (٢-٨).

ففى الوقت الذى تراوحت فيه مساهمة القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج الإجمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة ٨١/١٩٨٠ ــ ٩٧/١٩٩٦ بين ١٢%، ٢٥%، كان مدى التفاوت فى مساهمة هذه القطاعات بالأسعار الثابتة لعام ٩١/١٩٩٠ أقل بكثير. إذ تراوحت مساهمتها فى هذه الحالة بين ٢٢% و٢٦% فقط. ويتضح الفارق بين الاستقرار النسبى لنصيب الصناعة

التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى بمقارنة قيمة معامل الاختلاف فى الحالتين. فقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٠,٢٩ بالنسبة للبيانات بالأسعار الجارية، مقابل ٠,٠٧ فقط بالنسبة للبيانات بالأسعار الثابتة لعام ٩١/١٩٩٠.

ويمكن تفسير القفزة الواضحة فى نصيب القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى ابتداء من النصف الثانى من الثمانينات ثم بعد عام ٩١/١٩٩٠ بالإجراءات التى اتخذت فى ظل السياسات الجديدة للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. فقد تم اعتباراً من ٨٥/١٩٨٤ التخلص تدريجياً من نظام التسعير المركزى لمنتجات شركات القطاع العام الصناعية، وأعطيت شركات القطاع العام الصناعية الحرية الكاملة فى تحديد أسعار منتجاتها طبقاً لقوى السوق، باستثناء عدد محدود من المنتجات. كما تم اعتباراً من ٨٦/١٩٨٥ التخلص تدريجياً من الدعم الصريح لشركات القطاع العام الصناعية. وفى هذا السياق انخفضت قيمة الدعم الصريح لهذه الشركات من ٣٣٩ مليون جنيهات عام ٨٥/١٩٨٤ إلى ٧١ مليون جنيهاً عام ٨٧/١٩٨٦[٧]. وقد تنامى هذا الاتجاه وتصاعد فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP). إذ تضمن هذا البرنامج جدولاً زمنياً للتحرير الكامل لأسعار المصنع للمنتجات الصناعية التى ينتجها القطاع العام أخذاً فى الاعتبار تنافسية السوق المحلية وسرعة تحرير الواردات، بحيث تم بحلول منتصف عام ١٩٩٥ تحرير أسعار منتجات القطاع العام الصناعى كلها تقريباً باستثناء عدد محدود من السلع الغذائية الأساسية والسجاير وغزل القطن[٨]. وقد تحدد كل ذلك فى ظل قانون قطاع الأعمال العام الجديد رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، (الذى حل محل القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣)، حيث نص على أن تعمل شركات قطاع الأعمال طبقاً لنفس الأسس التى تعمل بها شركات القطاع الخاص، مستهدفة تعظيم الأرباح.

نعود إلى السؤال الذى طرحناه فى بداية هذا الجزء من الدراسة وهو: كيف تطورت الصناعة بمعيار مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى ؟ وحيث أن دراستنا عن الصناعة والتصنيع، فلابد من التركيز على الصناعة بالمفهوم الضيق ــ بمعنى الصناعة التحويلية. هنا نحن نتحدث عن القسم الرئيسى 3 طبقاً للتصنيف القياسى الدولى للأنشطة الاقتصادية ــ المراجعة الثانية (ISIC, Revision 2) أو القسم الرئيسىD طبقاً للمراجعة الثالثة من هذا التصنيف (ISIC, Revision 3) (أنظر الملحق فى تفصيلات بنود ذلك التصنيف فى الحالتين). ولكن البيانات التى سنقوم بعرضها وتحليلها ستتبع المراجعة الثانية، نظراً لأن تقسيم النشاط الاقتصادى فى مصر، ومنه الصناعة التحويلية، لازال يتم طبقاً لتلك المراجعة.

وهناك مستويان للنظر فى الوقائع لتلمس إجابة مقبولة لهذا السؤال: **المستوى الأول** هو مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى حالة مصر بالمقارنة بعدد من الدول. ولهذا الغرض اخترنا عينة الدول: المغرب والجزائر وتركيا وكوريا والهند والصين والأرجنتين والمكسيك. وهذه العينة تضم دولاً عربية وأخرى من آسيا وأمريكا اللاتينية، وهى دول يكون من المفيد مقارنة الحالة المصرية بها. أما **المستوى الثانى**، فهو مركز مصر بين الدول الرئيسية فى الإنتاج الصناعى بفروعه المختلفة.

أ- المكانة الدولية لمصر من حيث مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج

نقارن الحالة المصرية بثمانى دول نامية فى القارات الثلاث: أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. أنظر جدول (٢-٩)، حيث نرصد تطور مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٦ بالأسعار الثابتة، فى كل من مصر والمغرب والجزائر وتركيا وكوريا الجنوبية والصين

والأرجنتين والمكسيك. ورغم المحاذير العديدة التى تكتنف إجراء المقارنات بين الدول على صعيد الظواهر الاقتصادية، إلا أننا سنحاول إجراء مثل هذه المقارنات فى حالتنا، مع توخى بعض الحذر. وابتداء، لابد من أن نصرف النظر عن الجزائر، حيث أن التدهور الواضح فى مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى مرتبط بالمشكلات الأمنية التى عانت منها الجزائر بعد عام ١٩٩٢ وعدم استقرار الأوضاع بها. كما أن التسليم بالبيانات الواردة فى الجدول بالنسبة لبعض الدول أمر لا يمكن قبوله. تأمل حالة الصين على سبيل المثال، حيث نجد أن مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى قد فاقت مثيلاتها فى أى دولة أخرى من دول العينة. وهذا يعنى فقط أن هناك ارتفاعا فى مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى للصين، ولكنه لا يعنى بالضرورة أن الصين قد صارت بحلول منتصف التسعينات أكثر تطورا من الناحية الصناعية من بلد مثل كوريا الجنوبية أو ربما الأرجنتين. فهنا يلزم أن تشمل المقارنة أيضا تطور القدرة التكنولوجية الوطنية.

بعد انخفاض طفيف فى النصف الأول من الثمانينات، اتجه نصيب الصناعة التحويلية لمصر نحو الزيادة المطردة بحيث تقدم ترتيبها بين مجموعة الدول المختارة من المركز الرابع (بعد كوريا الجنوبية والأرجنتين والصين) عام ١٩٨٠ إلى المركز الثانى (بعد الصين) عام ١٩٩٦. وفى أن تقديرنا أن هذه البيانات ليست تعبيرا دقيقا عن الشوط الذى قطعته مصر فى المنظور النسبى أو المقارن على صعيد التصنيع: إلا انه يمكن القول مع ذلك أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى قد ارتفعت ــ بالذات منذ ١٩٨٥.

ب- المكانة الدولية لمصر فى مجالات الإنتاج الصناعى المختلفة:

إن إطلالة على المركز الذى تحتله مصر بين قائمة كبار المنتجين فى فروع الصناعة المختلفة تعطى مؤشرا آخر ذا دلالة على الشوط الذى قطعته على طريق التصنيع وعلى مدى مساهمة الصناعة فى السياق الاقتصادى العام. وسوف نرصد تطور هذا المركز بين قائمة الخمس عشرة دولة نامية الكبار فى الأقسام الرئيسية للصناعة طبقا للتصنيف القياسى الصناعى الدولى- المراجعة الثانية. والأقسام هى: المنتجات الغذائية (311/2)، المنسوجات (321)، الملبوسات (322)، منتجات الجلود والفراء (323)، منتجات المطاط (355)، الحديد والصلب (371)، الفلزات غير الحديدية (372)، والمنتجات الفلزية (381). والجدول (٢-١٠) يعطى التفصيلات التى تبين قائمة الدول النامية الخمس عشرة الأكبر فى مجالات الصناعة المحددة أعلاه وحصة كل منها فى القيمة المضافة لمجموع الدول النامية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ وذلك فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦.

وطبقا لهذه البيانات تظهر مصر فى قائمة كبار منتجى المنسوجات والحديد والصلب والمعادن غير الفلزية فى كل من عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦، ولكن حصتها تعرضت للتراجع دائما. ومن ناحية أخرى، فبعد أن كانت مصر خارج دائرة كبار منتجى المواد الغذائية عام ١٩٩٠، انضمت لهذه المجموعة عام ١٩٩٦. ولم تظهر مصر على قائمة كبار المنتجين للملبوسات أو منتجات الجلود والفراء أو منتجات المطاط أو منتجات المعادن.

والصورة العامة التى نخرج بها من فحص بيانات جدول (٢-١٠) هى أن الاقتصاد المصرى كان فى تراجع من حيث أهميته كمساهم فى النشاط الصناعى على مستوى الدول النامية. والاستثناء الوحيد من هذا الاتجاه القوى والواضح هو صناعة المواد الغذائية، التى يبدو أنها قد حققت طفرة ملموسة خلال

التسعينات. ولعل مما يجدر تأمله تراجع مركز إنتاج الملابس الجاهزة والجلود ومنتجاتها. ويلفت النظر أيضا تراجع ترتيب مصر بين كبار منتجى الحديد والصلب (من الدول النامية) من المركز الحادى عشر إلى المركز الرابع عشر (وقبل الأخير). ورغم احتفاظ مصر بترتيب (المركز الثالث عشر) ضمن قائمة كبار الدول النامية المنتجة للمعادن غير الفلزية، إلا أن نصيبها قد تعرض للتآكل (من ١,٤% من إجمالى إنتاج الدول النامية إلى ١,٢%).

وليس من السهل التوفيق بين هذه النتائج التى تؤكد التراجع العام فى مركز مصر ضمن قائمة أكبر خمس عشرة دولة نامية بمعيار نصيبها فى القيمة المضافة المولدة فى مجالات الإنتاج الصناعى المختلفة والنتيجة التى وصلنا إليها بخصوص تحسن وضع مصر بين عينة الدول النامية بمعيار مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى. ولذلك فإننا نرجح أن البيانات الخاصة بمساهمة الصناعة فى الناتج إنما تنطوى على مبالغة فى تقدير القيمة المضافة. وربما يعود السبب فى ذلك إلى عملية تحرير أسعار السلع الصناعية والتى بدأت منذ منتصف الثمانينات واتسع نطاقها فى ظل برنامج "الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى" (ERSAP) مع بداية التسعينات، كما سبقت الإشارة أعلاه. فقد استهدفت هذه العملية زيادة فائض التشغيل (الربحية) لمشروعات قطاع الأعمال العام. وبالتالى فإن الارتفاع الملاحظ خلال الفترة فى مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى قد يكون بمفعول رفع الأسعار أكثر من كونه نتيجة زيادة نسبية فى النشاط والإنتاج الصناعى.

ولا يتعارض مثل هذا التفسير مع كون القيمة المضافة والناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة. ذلك أن مؤدى تحرير أسعار السلع الصناعية الذى حدث ضمن إجراءات الإصلاح التى اتخذت منذ منتصف الثمانينات هو تعديل الأسعار النسبية فى الاقتصاد لصالح السلع الصناعية، ومن ثم رفع نسبة القيمة

المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة. ولا يترتب على حساب القيمة المضافة والناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠ التخلص من مثل هذا التعديل فى الأسعار النسبية. فاستخدام مكمش للحصول على قيم الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠ وآخر للحصول على القيمة المضافة للصناعة فى نفس السنة، لا يقضى بالضرورة على تغير الأسعار النسبية الذى نرجع إليه زيادة مساهمة الصناعة فى الناتج خلال الفترة محل الدراسة.

كما قد يرجع السبب فى تزايد مساهمة الصناعة فى الناتج إلى اتجاه نصيب بعض القطاعات الهامة الأخرى، مثل البترول، إلى التناقص خلال الفترة.

٥- محاولة لتفسير نمط النمو خلال ١٩٧٠ ــ ١٩٩٨:

تحتاج البيانات التى عرضناها فى هذا الجزء والتى تتعلق بالهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى وتطوره خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٩٨ إلى نظرة تحليلية لاستكناه العوامل التى حكمت هذا التطور. ونوجز طبيعة التطور المذكور فى نقطتين. **الأولى:** هى الاتجاه أو النزعة المركزية لتقلص مساهمة القطاعات السلعية وتوسع مساهمة القطاعات الخدمية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى. **والثانية:** هى الاتجاه أو النزعة المركزية خلال الفترة لانخفاض مساهمة قطاعات سلع التجارة وازدياد مساهمة قطاعات السلع المحلية فى الناتج المحلى الإجمالى. وقد أكدت عدة دراسات سابقة هذين الاستنتاجين بالنسبة للفترة منذ ١٩٧٠ وحتى ٩٤/١٩٩٣.

فقد ثبت انه خلال عقد السبعينات فقدت القطاعات السلعية جزءا من أهميتها بجميع المعايير: الناتج المتولد فيها والعمالة المشتغلة بها والاستثمار الموجه إليها. وعلى الجانب الآخر، ازدادت أهمية قطاعات الخدمات الإنتاجية (قطاعات التوزيع والبنية الأساسية) بكل المعايير أيضا. أما قطاع الخدمات الاجتماعية

والشخصية فحظه مختلف: فقد احتفظ بنصيبه النسبى من الاستثمارات بينما نقص نصيبه من الناتج وزاد نصيبه من العمالة. (عبد الخالق، ١٩٨٢).

وجاء فى دراسة أخرى أن نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ٨٧/١٩٨٦ قد تعرض للتآكل المطرد على امتداد الفترة ٨٢/١٩٨١ ــ ٩٤/١٩٩٣ (سليمان وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨ : ٨١).

وتؤكد دراستنا الحالية استمرار الظاهرة نفسها خلال التسعينات.

ومن الناحية التحليلية يمكن الاقتراب من فهم أعمق لآليات تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة منذ ١٩٧٠ بتطبيق نموذج المرض الهولندى. فهذا النموذج يساعد فى تحليل التطور الذى يطرأ على هيكل الإنتاج والأسعار النسبية فى اقتصاد صغير مفتوح بمناسبة تعرض هذا الاقتصاد لصدمة خارجية مواتية تتمثل فى زيادة كبيرة ومفاجئة فى متحصلات النقد الأجنبى (Gelb and Associates, 1988). هذا التغير فى متحصلات النقد الأجنبى يمكن النظر إليه على أنه بمثابة صدمة خارجية يتعرض لها الاقتصاد المعنى.

وفى إطار نموذج المرض الهولندى، فإن العنصر المحرك لاستعادة التوازن إثر الصدمة هو سعر الصرف الحقيقى معبرا عنه بسعر السلع المحلية منسوبا إلى سلع التجارة. ذلك أن الصدمة الخارجية المواتية يترتب عليها زيادة مفاجئة فى الدخل وبالتالى الإنفاق. هذه الزيادة فى الإنفاق يترتب عليها زيادة سعر الصرف الحقيقى (بسبب جمود عرض السلع المحلية بالمقارنة بسلع التجارة فى المدى القصير). ويؤدى ذلك إلى التوسع النسبى لقطاعات إنتاج السلع المحلية والضمور النسبى لقطاعات إنتاج سلع التجارة.

وقد تعرض الاقتصاد المصرى لعدة صدمات خارجية خلال الفترة ترتب عليها تقلبات حادة فى تدفقات النقد الأجنبى للبلاد. وكانت أولى هذه الصدمات ما وقع حوالى منتصف عقد السبعينات. فقد أسفرت حرب أكتوبر عن إعادة فتح وتشغيل قناة السويس، واستعادة حقول بترول سيناء من إسرائيل وارتفاع أسعار البترول فى السوق الدولية، وازدياد النشاط السياحى والاستثمار فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى. وكل هذه العوامل أفرزت طفرة فى متحصلات النقد الأجنبى إلى مصر. (عبد الخالق، ١٩٨٢).

ومنذ منتصف السبعينات أصبح التوازن الكلى للاقتصاد المصرى خاضعا بصورة متزايدة لمفعول مجموعة من العوامل أهمها حصيلة صادرات البترول، تحويلات العاملين المصريين بالخارج، حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس ومتحصلات السياحة. وهذه هى العوامل المعروفة بالأربعة الكبار، وجميعها خارج نطاق سيطرة السلطات التى تدير الاقتصاد المصرى. وقد أدى هذا إلى القول بتفشى الكثير من الأعراض المعروفة للمرض الهولندى، وبالذات ارتفاع نصيب قطاعات السلع المحلية فى الناتج المحلى الإجمالى (Hansen, 1991, الخواجة ١٩٩٦، World Bank, 1997).

ولتطبيق نموذج المرض الهولندى على الاقتصاد المصرى نقوم بإعادة تركيب البيانات على أساس تقسيم القطاعات الإنتاجية المختلفة إلى قطاعين رئيسيين: قطاع إنتاج السلع التى تدخل فى التجارة الدولية ونسميها سلع التجارة، وقطاع انتاج السلع التى لاتدخل فى التجارة الدولية ونسميها السلع المحلية. ولتبسيط التحليل فإننا نفترض أنه من بين القطاعات السلعية تعتبر الكهرباء والتشييد من قبيل قطاعات السلع المحلية، وتعتبر القطاعات الأربعة الباقية (وهى الزراعة والصيد، والتعدين بخلاف البترول، الصناعات التحويلية، والبترول ومنتجاته) من قبيل قطاعات سلع التجارة. ونؤكد مرة أخرى أن هذا ينطوى على

تبسيط يجافى الواقع من بعض الوجوه. فعلى سبيل المثال، ليس كل ما ينتجه قطاع الزراعة من السلع التى تدخل فى التبادل الدولى (كالبرسيم وقصب السكر). وفى المقابل سنعتبر أن قطاعات الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية والشخصية هى قطاعات السلع المحلية. وبناء على هذا التقسيم يكون هيكل الناتج بين مجموعتى القطاعات على النحو المبين فى جدول (٢-١١).

أن البيانات المسجلة فى جدول (٢-١١) تكشف بشكل قاطع عن اتجاه مساهمة قطاعات سلع التجارة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى إلى الانخفاض على امتداد ربع القرن ٧٠/١٩٦٩ - ٩٤/١٩٩٣.

من ذلك نرى أن هناك اتجاها قويا ومطردا لتقلص وزن قطاعات سلع التجارة فى مصر منذ بداية السبعينات حتى الآن. وهذه نتيجة جديرة بالتأمل خصوصا بالنسبة للعوامل الكامنة خلف هذا التطور.

والارتفاع الحادث فى نصيب سلع التجارة فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٩٨/١٩٩٧ **بالمقارنة** بالسنوات منذ ٧٠/١٩٦٩ وحتى ٩٤/١٩٩٣ قد يكون ظاهريا أكثر منه حقيقيا. فالمصدر المشار إليه للبيانات يوضح ارتفاع قيمة الناتج **المحلى فى قطاع البترول ومنتجاته إلى حوالى ٤,٦ مليار جنيه فى الوقت الذى تظهر فيه بيانات إنتاج البترول ركود الإنتاج فى هذا القطاع خلال السنوات ٩٧-٩٨ فى حدود ٥٤-٥٥ مليون** طن من الخام والغاز الطبيعى والمتكثفات. كما تظهر بيانات إحصاءات التجارة الخارجية هبوطا حادا فى فائض الميزان التجارى للبترول ومنتجاته من ٨٦١ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٠٣ مليون دولار فقط عام ١٩٩٨. (Ministry of Economy and Foreign Trade, 1999:156).

وفى إطار نموذج المرض الهولندى، فإن تغير هيكل الناتج المحلى الإجمالى بعيدا عن قطاعات سلع التجارة وفى اتجاه قطاعات السلع المحلية

مرتبط بتغير هيكل الأسعار النسبية، أو بالأحرى هو إلى حد ما **استجابة لتغير هذا الأخير**. والمقصود بهيكل الأسعار النسبية تحديدا فى سياق نموذج المرض الهولندى هو نسبة سعر سلع التجارة إلى سعر السلع المحلية – أو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقى[٩]. والجدول (٢-١٢) يوضح تطور سعر الصرف الحقيقى للجنيه خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦ فى صورة رقم قياسى أساسه عام ٩١/١٩٩٠، وهى السنة التى شهدت أكبر تخفيض اسمى لسعر الصرف على امتداد الفترة كلها. ومن المعروف أن ارتفاع الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى يعنى انخفاض القيمة الحقيقية للعملة (Real Depreciation)، وانخفاض الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة (Real Appreciation).

إن سلوك سعر الصرف الموضح فى جدول (٢-١٢) يكشف عن أن سعر الصرف الحقيقى كان أكثر استقرارا خلال السبعينات، ثم دخل بعد ذلك فى دورات من التخفيضات الاسمية الكبيرة التى لا يلبث أن يتلاشى تأثيرها فى سعر الصرف الحقيقى، وهكذا. فبعد التخفيض الاسمى الكبير عام ١٩٧٩، هوت قيمة الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى فى منتصف الثمانينات إلى ما دون مستواها خلال السبعينات. ثم كانت التخفيضات الاسمية الكبيرة فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى دفعت بالرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى إلى أعلى قيمة له فى ١٩٩١-٩٢. إلا أن مفعول هذه التخفيضات سرعان ما أخذ فى التلاشى. ومن المثير أن نلاحظ أنه خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى حدث ارتفاع فى القيمة الحقيقية للجنيه المصرى بحوالى ٢٠%.

هذا يكشف عن سوء إدارة سعر الصرف خلال الجزء الأكبر من الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦، وربما يقدم تفسيرا مقبولا للنزعة المركزية التى رصدناها ممثلة فى تنامى نصيب قطاعات السلع المحلية وتقلص نصيب قطاعات سلع تجارة - بالذات الصناعة التحويلية. وتجدر الإشارة إلى السياسة الماكرو إقتصادية التى طبقت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والمتمثلة فى ربط الجنيه المصرى بالدولار (مرساة سعر الصرف) وتحرير أسعار الفائدة المحلية وتحرير المعاملات الجارية والرأسمالية فى ميزان المدفوعات تحريرا شبه تام. فقد ترتب على السياسة النقدية المتشددة فى سياق البرنامج ارتفاع حاد فى أسعار الفائدة المحلية (على الجنيه المصرى) نتج عنه تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الهائمة بمفعول مراجحة الفائدة. إذ قدر هامش المراجحة المكشوفة لاستثمار مالى ربع سنوى فى مصر بـ ١,٢٣٥ بالمائة، وهو ما يزيد كثيرا فى حالة المبالغ الكبيرة على تكلفة تحويل رؤوس الأموال. وعلى سبيل المثال، بلغت تدفقات رؤوس الأموال الصافية إلى مصر عام ١٩٩٦/٩٧ ١,٢ مليار دولار، الجزء الأكبر منها رأسمال حافظة (Portfolio investment) (عبد الخالق، ١٩٩٩ : ٣٣٥). وقد شكلت هذه التدفقات ضغطا على سعر الصرف للجنيه مما أدى إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصرى (Real appreciation)، أخذا فى الاعتبار أن معدل التضخم فى مصر كان باستمرار أعلى من معدلات التضخم لدى شركائها التجاريين.

إذن على خلاف الظروف المسببة للمرض الهولندى تقليديا، والتى تتمثل كما أشرنا فى حدوث طفرة فى حصيلة النقد الأجنبى نتيجة اكتشاف الموارد الأولية و/ أو ارتفاع أسعارها فى السوق الدولية، فإن المسبب للمرض الهولندى فى الحالة المصرية فى التسعينات هو المكون الماكرو إقتصادى من "برنامج الإصلاح". فلقد كان حجم تدفقات رأس المال المدفوعة بعمليات مراجحة الفائدة

فى ارتفاع شبه مطرد خلال البرنامج، الأمر الذى أفرز مشكلات خطيرة ومتفاقمة فى إدارة تلك التدفقات. وربما هذا ما حدا بالبنك الدولى أن يطلق على هذه الظاهرة (Embarrassment of Riches)[١٠]. (عبد الخالق، ١٩٩٩).

ملامح السياسة الصناعية فى المستقبل

استهدفت الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٨/١٩٩٧ – ٠٢/٢٠٠١ الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي الإجمالي ليزيد علي ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني. كذلك استهدفت الخطة أن تنمو الصناعة بمعدل نمو حقيقي لا يقل عن ١٠% سنويا، بحيث يصل الناتج الصناعي بنهاية الخطة إلي الضعف ولتصل الصادرات الصناعية إلي ثلاثة أمثال ما هي عليه حاليا. لكن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهونا بوجود راع للصناعة والتصنيع فى مصر. ولا يوجد مثلى هذا الراعى حتى الآن[١١]. ولذلك فقد تراجع معدل النمو المستهدف لهذا القطاع فى الخطة الخمسية الخامسة ٠٣/٠٢ ــ ٠٧/٠٦ إلى ما يتراوح بين ٦,١% و ٨,١% فقط.

وتبدو أهمية النشاط الصناعي ليس فقط بحد ذاته، وإنما أيضا باعتباره الدعامة الأساسية لتطوير ونمو القطاعات الأخرى. وبالتالي يمثل النشاط الصناعي العنصر الديناميكي للاقتصاد القومي.

وفي ضوء ما سبق، تحاول الدراسة الحالية وضع الإطار العام للسياسة الصناعية اللازمة لدفع الدور الذي تقوم به الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن الإشارة إلى تجارب بعض الدول ذات الخبرة فى هذا المجال فى آسيا وأمريكا اللاتينية: كوريا الجنوبية واليابان وتايلاند والهند والبرازيل (Inoue *et al.*, 1993; World Bank, 1993; Inchimura, 1993; Adams *et al.*, 1983). ولكن يجب أن ندرك أن تجارب هذه الدول قد أصبحت غير قابلة

للإستنساخ فى ضوء اتفاقات جولة أورجواى وسياسات التكيف الهيكلى (أنظر الفصل الأول):

أ) فقد قامت الملامح العامة للسياسة الصناعية في تلك الدول علي دعم صناعة محددة أو مشروعات معينة، ويصاحب ذلك تقديم الحوافز لها بأشكال مختلفة ولكن لفترة محددة من الزمن. ولم تعد الجات تسمح بذلك من حيث المبدأ.

ب) تم اختيار الصناعات المستهدفة على أساس اعتبارها مفتاح التقدم وأنها البطل القومى (national champion) للدولة. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أعطيت لها الأولوية فى الحصول على الموارد المتاحة المحلية وكذلك النقد الأجنبى المتاح. وهذا أيضا غير مسموح به فى ظل الجات لأنه ينطوى على تمييز واضح.

ج) اهتمت السياسة الصناعية بالتدرج في اختيار الصناعات حيث تم أولا الاهتمام بالصناعات كثيفة العمل، وتلا ذلك تطوير الصناعات كثيفة رأس المال والمستخدمة للتكنولوجيا بصفة أساسية. وقد يكون هذا ممكنا فى ظل الجات، من خلال التدخل فى البيئة الاقتصادية العامة التى تعمل فيها المشروعات.

د) تأكيد التنسيق والتعاون بين المشروعات الصناعية والقطاع الحكومي؛ حيث يتركز الدور الحكومي في جمع وتحليل المعلومات المحلية والدولية عن الصناعة ثم صياغة السياسة الصناعية المناسبة. ويلي ذلك صياغة القوانين اللازمة لدعم الصناعات التي تم اختيارها مع توفير الرؤية الواضحة عن هذه الصناعات في المستقبل. ومن ناحية أخرى يهتم القطاع الحكومي بالاتصال والبقاء عن قرب بجوار المؤسسات الصناعية للتعرف علي مدي ملاءمة السياسة التي تم صياغتها.

obeikandl.com

ويمكن بناء على ما تقدم من إشارة إلى التجارب سالفة الذكر، وبما لا يتناقض مع الجات ١٩٩٤، اقتراح الخطوط العريضة للسياسة الصناعية كما يلى: (Amsden, 2000 : 5 ، عبد اللطيف، ٢٠٠٠).

- يمكن استخدام أسلوب رفع التعريفة الجمركية لحماية الصناعة المحلية، خاصة فى ظل قدرة مصر على أن ترفع جماركها المطبقة دون خرق إلتزاماتها فى إطار جولة اورجواى فى حدود ١١ نقطة مئوية.
- يمكن استخدام بعض القيود غير التعريفية مثل قواعد المنشأ.
- يمكن استخدام حق مكافحة الإغراق والذى يعنى مواجهة ما يقوم به المنافسون إزاء السلع المحلية من البيع بسعر أقل من التكلفة. وقد تم استخدام هذا الحق فى الأرجنتين فى صناعة الصلب. حيث قامت الأرجنتين، من جانبها، بتخفيض التعريفة الجمركية لتتراوح بين الصفر و٢٤%. إلا أن البرازيل اتجهت إلى إغراق سوق الأرجنتين بمنتجات الصلب، لهذا لجأت الأرجنتين إلى رفع التعريفة الجمركية، بصورة مؤقتة، لتصل إلى أربعة أضعاف مستواها، وذلك لحماية صناعتها الوطنية.
- يمكن استخدام بعض بنود الدعم المسموح بها فى الاتفاقية مثل: الإنفاق على البحث والتكنولوجيا، التنمية الإقليمية وحماية البيئة.
- يمكن دعم الصادرات بصورة غير مباشرة من خلال استخدام مناطق التصدير الحرة (Export Processing Zones) ومناطق التكنولوجيا (Sciences Parks). ويمكن فى هذا الصدد الاسترشاد بتجربة البرازيل فى استخدام مناطق التصدير الحرة؛ ففى عام ١٩٩٥ عقدت البرازيل اتفاقا مع الدول الممثلة لأكبر شركائها فى تجارة السيارات، على ان تصدر البرازيل إليها السيارات بقيمة مساوية على الأقل لقيمة وارداتها من هذه الدول من المكونات التى دخلت فى هذه الصناعة.

جدول (٢-١)

تطور الناتج المحلى الإجمالي ١٩٧٣ - ٩٨/١٩٩٧

بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ٨٧/١٩٨٦

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة مليون جنيه	متوسط معدل النمو السنوى %
١٩٧٣	١٤٨١٥،٥	
١٩٧٥	١٧٦٩٦،٩	
١٩٧٦	١٩٣٢٣،٥	
١٩٧٧	٢١١٤٢،٦	٨،٥%
١٩٧٨	٢٣٥٩٤،٨	
١٩٧٩	٢٦٢٩١،٣	
١٩٨٢/٨١	٢٨٦٦٣،٢	
١٩٨٣/٨٢	٣٠٥٩٣،٩	
١٩٨٤/٨٣	٣٢٠١٢،٣	
١٩٨٦/٨٥	٣٩٠٠٨،٧	
١٩٨٧/٨٦	٤٠٨٨٤،٧	٦،٦%
١٩٨٨/٨٧	٤٣٠٩٨،٨	
١٩٩٠/٨٩	٤٧٩١٠،٦	
١٩٩١/٩٠	٥٠١٧٦،٦	
١٩٩٢/٩١	٥٢٩٣٢،٣	
١٩٩٣/٩٢	٥٧٢٢٢،٥	
١٩٩٤/٩٣	٥٦٦٠٥,٤	٤،٣%
١٩٩٥/٩٤	٦٠٣٨٨,٨	
١٩٩٦/٩٥	٥٨٥٥٢	
١٩٩٧/٩٦	٦٢٥٠٠,٠	
١٩٩٨/٩٧	٦٧٤٠٨,٧	

المصدر : وزارة التخطيط :-

- السنوات من ١٩٧٣-١٩٧٩- **الاقتصاد المصري في عشر سنوات**، القاهرة، أغسطس،١٩٨١. والأرقام لسنة أساس ١٩٧٥ فى هذا المصدر، وقد قمنا بتعديله إلى سنة ٨٧/١٩٨٦ كأساس.
- السنوات من١٩٨١/٨٢-١٩٩٢/٩٣- تقارير متابعة الأداء للخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت البيانات بأسعار ٩١/١٩٩٠. وقد تم تعديل البيانات لكي تكون كلها بأسعار ٨٧/١٩٨٦ باستخدام قاعدة تغيير أساس الرقم القياسي.
- السنوات من ١٩٩٣/٩٤-١٩٩٧/٩٨ - تقارير متابعة الأداء للخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت البيانات بالأسعار الجارية، وقد تم تكميش البيانات بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر) بأسعار ٨٧/١٩٨٦.

obeikandl.com

جدول (٢-٢)

الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة لعام ١٩٧٥

خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩

مليون جنيه

القطاعات	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	معدل النمو السنوي %
الزراعة والرى	١٣٣٩	١٤٩٨،٩	١٤٤٧،٢	١٥٩٢	٢،٣
الصناعات والتعدين	٧٧٥،١	٨٨٧،٦	١٠١٢،٤	١١٦٥،٨	٦
البترول ومنتجاته	١١٧،٢	١٤٩	٣٥٠،١	٤٧٠،٦	٢١,٩
التشييد	١٢٠،٨	٢٤٢،٥	٢٦٣،١	٣٨٣،٨	١٧،٩
الكهرباء	٣٩،٤	٦٩،٢	٨٦	١٠٧،٥	١٥،٤
مجموع القطاعات السلعية	**٢٣٩١،٥**	**٢٨٤٧،٢**	**٣١٥٨،٨**	**٣٧١٩،٧**	**٦،٥**
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	١٦٩،٤	٢٥٨،٤	٤٥٩،٥	٦٢٤،٦	٢٠،٤
التجارة والمال والتأمين	٦٦٦،٢	٧٧٢،٢	٩١٨،٩	١٢٥٥	٩،٤
السياحة والمطاعم والفنادق	٦٦،٩	٩٩،٢	١٠٧،٤	١٢٢،٢	٨،٩
مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية	**٩٠٢،٥**	**١١٢٩،٨**	**١٤٨٥،٨**	**٢٠٠١،٨**	**١٢،١**
الإسكان والمرافق العامة	٢١٥،٣	٢٢٧،٣	٢٦٤،٦	٣٠٤،١	٥،١
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٦٢،٤	٢٥٣،٨	٢٧٥،٨	٢٩٨،٦	١،٩
الخدمات الحكومية والتأمينات	٥٧٠،٥	٦٣٤	٧٢٢	٧٩٥	٤،٨
مجموع الخدمات الاجتماعية والشخصية	**١٠٤٨،٢**	**١١١٥،١**	**١٢٦٢،٤**	**١٣٩٧،٧**	**٤،٢**
المجموع الكلي	**٤٣٤٢،٢**	**٥٠٩٢،١**	**٥٩٠٧**	**٧١١٩،٢**	**٧،٣**

المصدر: وزارة التخطيط، الاقتصاد المصري في عشر سنوات ٦٩/٧٠-١٩٧٩، مرجع سبق ذكره.

جدول (٢-٣)

النصيب النسبي للقطاع الصناعي من الناتج، الاستثمار الثابت والعمالة

البيـــــان	١٩٧٤	١٩٧٩
(١) النسبة من الاستثمار الثابت	٣١,٣	٢٢,٣
(٢) النسبة من العمالة	١٢,٦	١٢,٦
(٣) النسبة من الناتج	١٦.٨	١٦,٤

المصدر: تم حساب النسب فى (١)، (٢) من: البنك الأهلي المصري (١٩٨٥)، النشـــرة الاقتصاديـــة الجدولين (٣/٢)، (٤/٢).

أما النسبة فى (٣) فهى محسوبة من (عبد الخالق، ١٩٨٢)، جدول(١).

جدول (٢-٤)

النصيب النسبى للصادرات الصناعية إلي إجمالي الصادرات

١٩٧٧ - ١٩٧٩

%

البيـــــان	١٩٧٧	١٩٧٩
نسبة الصادرات الصناعية إلى مجموع الصادرات	٣٦،٨	٣١،٢
نسبة فجوة التجارة فى السلع الصناعية إلى فجوة التجـــارة الكلية	٧٧،٣	٩٦،١

المصدر: تم حساب هذه النسب من: البنك الأهلي المصري (١٩٨٥)، **النشرة الاقتصاديـــة** الجـــدول (٩/٢).

obeikandl.com

جدول (٢-٥)

الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ٨٢/١٩٨١ ــ ٩٨/١٩٩٧ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦)

بالمليون جنيه

القطـــــاعات	٨٢/٨١	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٨/٩٧	معدل النمو السنوى %
الزراعة والرى	٧١٩٩,٧	٧٥٤٤,٧	٨٩٠٣,٠	٩٨٢٠,٠	١٠٩٠٨,٥	١١٣٢٦,٨	١٢٤٢٨,٠	٣,٥
الصناعة والتعدين	٤٤٧٥,٥	٦٠١٤,٧	٧٤٥٣,١	٩٠٥٤,٣	١٠٠٣٩,٦	١٠٤٥٩,٤	١٣٢١٩,٠	٧,٠
البترول ومنتجاته	١٣٢٧,٥	١٧٦٣,٨	١٨٥٠,٠	١٨٦٨,٩	١٩٢٩,٨	٢٠٩٥,٦	٤٥٥١,٨	٨,٠
التشييد	١٤٨٩,٧	١٧٦٦,٦	٢١١٧,٤	٢٥١٤,٠	٢٩٧٣,٤	٣٠٩٥,٦	٣٩٤٤,١	٦,٢
الكهرباء	٢٥٢,٥	٣٧٢,٤	٥٥٧,٣	٦٦٤,١	٨٠٤,٥	٨٣٤,٦	١٢١٠,٨	١٠,٢
مجموع القطاعات السلعية	**١٤٧٤٤,٩**	**١٧٤٦٢,٢**	**٢٠٨٨٠,٨**	**٢٣٩٢١,٣**	**٢٦٦٥٦,٠**	**٢٧٨١٢,٠**	**٣٥٣٥٣,٧**	**٥,٦**
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٢٠٥١,٩	٢٨١٨,٤	٣٩٧٧,١	٤٩٩١,٨	٥٦١٠,٤	٥٧٠٥,٥	٦٦٣٨,٧	٧,٦
التجارة والمال والتأمين	٦٤٨٧,٥	٨٧٧٩,٥	١٠٠٤٦,٣	١١٥٤٨,٩	١٢٢٨٤,٩	١٢٢٨٨٠,٩	١٥٣٥٠,١	٥,٥
السياحة والمطاعم والفنادق	٣٠٧,٢	٣٦٧,٩	٤٥١,٣	٥١٣,١	٩٢٣,٩	٧٥١,٩	٨٥٧,١	٦,٦
مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية	**٨٨٤٦,٦**	**١١٩٦٥,٨**	**١٤٤٧٤,٧**	**١٧٠٥٣,٨**	**١٨٨١٨,٩**	**١٩٣٣٨,٣**	**٢٢٨٤٥,٩**	**٦,١**
الإسكان والمرافق العامة	٤٦٦,٨	٦٥٥,٤	٨٩٨,٠	١٢٥٧,٦	٢٣٩١,٣	٢٥١٥,١	١٦٤٧,٧	٨,٢
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٢٥٣,٠	١٥٩٠,٩	١٩٢١,٦	٢٢٢٤,٩	٢٧٩٦,٨	٢٨٩٧,٢	٥٥٨٨,٥	٩,٧
الخدمات الحكومية والتأمينات	٣٣٥١,٩	٣٨١٧,١	٤٨٩٣,٧	٥٧١٩,٠	٦٥٥٩,٥	٦٨١٦,٤	٥٥٩٧,١	٣,٢
مجموع الخدمات الاجتماعية والشخصية	**٥٠٧١,٧**	**٦٠٦٣,٤**	**٧٧١٣,٣**	**٩٢٠١,٥**	**١١٧٤٧,٦**	**١٢٢٢٨,٧**	**١٢٨٣٣,٣**	**٥,٩**
الإجمالي العام	**٢٨٦٦٣,٢**	**٣٥٤٩١,٤**	**٤٣٠٦٨,٨**	**٤٠٩٧٥,١**	**٥٧٢٢٢,٥**	**٥٩٣٧٩,٠**	**٧١٠٣٢,٩**	**٥,٨**

المصدر : وزارة التخطيط: تقارير متابعة الأداء للخطط الاقتصادية والاجتماعية كما يلى:

الفترة من ٨٢/٨١ ــ ٨٨/٨٧ : البيانات بأسعار ١٩٨٧/٨٦.

الفترة من ١٩٩١/٩٠ ــ ٩٣/٩٢: البيانات بأسعار ١٩٩١/٩٠، وقد تم تعديل البيانات لكى تكون بأسعار ١٩٨٧/٨٦.

الفترة من ١٩٩٤/٩٣ ــ ١٩٩٨/٩٧: البيانات بالأسعار الجارية، وقد تم تكميش البيانات باستخدام الرقم القياسى لاسعار المستهلكين (حضر) بأسعار ١٩٨٧/٨٦.

جدول (٢-٦)

النصيب النسبي للصناعة من الاستثمار الثابت والعمالة

٨٢/٨١ - ٩٧/٩٦

%

القطاعـــات	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩١/٩٠	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
(١) النســـبة مـــن الاستثمار الثابت	٢٣،٥	٢٢،٤	٢٨	١٨،٤	١٩،٧	١٧،٧
(٢) النسبة من العمالة	١٢،٢	١٢،٩	١٥،١	١٣،٦	١٣،٦	١٢،٨

المصدر: تم حساب هذه النسب من:

- الصف (١)، (٢): تم حساب هاتين النسبتين من، البنـــك الأهلـــي المصـــري (١٩٩٨)، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثالث، الجدولين (٢/٢،٢/٣).

جدول (٢-٧)

النصيب النسبي للصادرات الصناعية إلي إجمالي الصادرات

١٩٨٦ - ٩٨

%

القطاعـــات	٨٦	٨٨	٩١	٩٤	٩٦	٩٨
نسبة الصادرات الصناعية إلـــى مجموع الصادرات	٢٨،٢	٥١،٣	٣٩،١	٥٠،٢	٤٣،٨	٥٦،٨
نسبة فجوة التجارة فـــى الســـلع الصناعية إلى فجـــوة التجـــارة الكلية	٧٧،٨	٦٨،١	٨٧،١	٧٣،١	٧٢،٦	٦٢،٩

المصدر: تم حساب هذه النسب من:

البنك الأهلي المصري (١٩٩٩)، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثاني، جدول (١/٣).

obeikandl.com

جـدول (٢-٨)

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية

فى الناتج المحلى الإجمالى

١٩٨٠ – ١٩٩٦

%

السنة	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/٩٢
	(١)	(٢)	(٣)
٨١/١٩٨٠	١٢,١	١٢,٢	٢٢,١
٨٦/١٩٨٥	١٣,٥	١٣,٥	٢١,٩
٩١/١٩٩٠	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤
٩٥/١٩٩٤	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٤,٩
٩٦/١٩٩٥	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٥
٩٧/١٩٩٦	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٥,٩

Sources: Column (1): World Bank, *World Development Indicators 1998*, CD-ROM.

Columns (2) & (3) : UNIDO; *International Yearbook of Industrial Statistics 1999*, Table 1.4.

obeikandl.com

جـــدول (٢-٩)

مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى (بأسعار ١٩٩٠)

١٩٨٠ – ١٩٩٦

(%)

	مصر	المغرب	الجزائر	تركيا	كوريا الجنوبية	الهند	الصين	الأرجنتين	المكسيك
١٩٨٠	٢٢,١	١٨,٨	١٣,٢	١٧,٦	٢٨,٧	١٥,٥	٣٢,٦	٢٨,٥	١٩,٩
١٩٨٥	٢١,٩	١٩,٩	١٥,٢	٢٠,٤	٢٩,٣	١٧,١	٣١,٦	٢٩,٨	١٩,٣
١٩٩٠	٢٤,٤	١٩,٤	١٢,١	٢٢,٢	٢٩,٢	١٨,٧	٣٣,١	٢٦,٥	٢٠,٦
١٩٩٤	٢٤,٩	١٨,٤	٨,٢	٢٢,٢	٢٦,٨	١٧,٦	٣٩,٥	٢٥,٨	١٩,٨
١٩٩٥	٢٥,٥	٢٠,٥	٧,٥	٢٣,٦	٢٦,٨	١٩,٧	٤٠,٤	٢٤,٩	٢٠,١
*١٩٩٦	٢٥,٩	١٨,٩	٦,٣	٢٣,٨	٢٥,٨	٢٠,٠	٤١,٦	٢٥,٠	٢١,٣

*** بيانات ١٩٩٦ أولية.**

المصادر: بالنسبة لجميع الدول باستثناء كوريا الجنوبية.

UNIDO, *International Yearbook of Industrial Statistics 1999*.

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فبياناتها بالأسعار الجارية ومصدرها:

World Bank, *World Development Indicators 1998*, CD-ROM.

obeikandi.com

جدول (٢-١٠)

الدول النامية القائدة فى الأقسام الرئيسية للصناعة

١٩٩٠ –١٩٩٦، بأسعار ١٩٩٠

الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]	الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]
المنتجات الغذائيـــــة			
١٩٩٠		**١٩٩٦**	
البرازيل	١٣,٥	البرازيل	١٣,٥
الأرجنتين	٨,٩	الأرجنتين	٩,٦
المكسيك	٦,٩	الهند	٦,٧
الهند	٦,٢	كوريا	٦,٣
كوريا	٦,٢	المكسيك	٦,١
يوغوسلافيا	٤,٨	إندونيسيا	٥,٨
تركيا	٤,٠	الفلبين	٤,٦
تايوان	٣,٩	تركيا	٤,٠
تايلاند	٣,٩	تايوان	٣,٨
الفلبين	٣,٨	تايلاند	٣,٣
إندونيسيا	٢,٩	شيلى	٢,٨
شيلى	٢,٤	بيرو	٢,١
بيرو	٢,٠	مصر	١,٩
كولومبيا	١,٩	كولومبيا	١,٧
فنزويلا	١,٧	إيران	١,٦
الإجمالى	٧٣,٠	**الإجمالى**	٧٣,٨
المنسوجـــات			
١٩٩٠		**١٩٩٦**	
الهند	١٣,١	الهند	١٧,٠
البرازيل	١٠,١	تايوان	٨,٩
كوريا	١٠,٠	البرازيل	٨,٩
تايوان	٩,١	تركيا	٨,٥
تركيا	٧,٣	كوريا	٧,٤
يوغوسلافيا	٥,٠	إيران	٤,٣
باكستان	٤,٠	باكستان	٤,١
هونج كونج	٣,٦	إندونيسيا	٤,٠
المكسيك	٣,٥	هونج كونج	٣,٢
الأرجنتين	٣,٢	الأرجنتين	٣,١
إيران	٣,١	المكسيك	٢,٩
إندونيسيا	٢,٨	بيرو	٢,٣
مصر	١,٩	كولومبيا	١,٩
بيرو	١,٧	مصر	١,٨
كولومبيا	١,٦	ماليزيا	١,٢
الإجمالى	٨٠,٠	**الإجمالى**	٧٩,٥

تابع جدول (٢-١٠)

الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]	الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]
الملبوســـــات			
١٩٩٠		١٩٩٦	
البرازيل	١٥,٥	البرازيل	١٢,٨
كوريا	١٠,٦	هونج كونج	١٠,٥
هونج كونج	١٠,٤	كوريا	٨,٥
يوغوسلافيا	٥,٩	إندونيسيا	٧,٠
تركيا	٤,٦	تركيا	٤,٦
تايوان	٤,٤	الأرجنتين	٤,٢
الأرجنتين	٣,٧	تايوان	٢,٧
الهند	٢,٧	تونس	٢,٧
الفليبين	٢,٧	الهند	٢,٥
المكسيك	٢,١	الفليبين	٢,٢
إندونيسيا	٢,١	المكسيك	١,٩
تونس	١,٦	المغرب	١,٧
الجزائر	١,٥	العراق	١,٦
العراق	١,٥	سيرلانكا	١,٤
سنغافورة	١,٢	ماليزيا	١,٢
الإجمالى	٧٠,٥	**الإجمالى**	٦٥,٥
منتجات الجلود والفراء			
١٩٩٠		١٩٩٦	
كوريا	١٨,٤	الأرجنتين	١٧,٠
البرازيل	١٤,٠	البرازيل	١٢,٦
المكسيك	١١,٣	المكسيك	١٠,٨
الأرجنتين	٨,٢	كوريا	٨,٠
يوغوسلافيا	٧,٣	الهند	٦,٢
تايوان	٥,٨	بنجلاديش	٥,٠
الهند	٥,٤	تايوان	٣,٥
إيران	١,٧	أورجواى	٢,٦
الجزائر	١,٥	اندونيسيا	٢,٣
تركيا	١,٥	باراجواى	١,٧
أورجواى	١,٥	المغرب	١,٤
كولومبيا	١,٥	تركيا	١,٢
بنجلاديش	١,١	إيران	١,٢
شيلى	١,١	تونس	١,١
إندونيسيا	١,٠	شيلي	١,١
الإجمالى	٨١,٣	**الإجمالى**	٧٥,٧

تابع جدول (٢-١٠)

الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]	الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]
منتجات المطاط			
١٩٩٠		١٩٩٦	
كوريا	٢٠,٩	كوريا	٢٣,٠
البرازيل	١٢,٠	البرازيل	١٠,٥
الهند	١٠,٦	الهند	١٠,٣
المكسيك	٩,٩	المكسيك	٨,٧
تايوان	٧,٥	ماليزيا	٨,٤
إندونيسيا	٤,٩	تركيا	٦,٥
ماليزيا	٤,٩	إندونيسيا	٦,١
تركيا	٤,٨	تايوان	٥,٧
يوغوسلافيا	٣,٩	الأرجنتين	٢,٩
الأرجنتين	٣,١	تايلاند	٢,٠
الفليبين	١,٨	فينزويلا	١,٥
تايلاند	١,٧	إيران	١,٣
فينزويلا	١,٣	الفليبين	١.١
إيران	١,٢	شيلى	٠,٧
كولومبيا	١,٢	كولومبيا	٠,٧
الإجمالى	٨٩,٧	**الإجمالى**	٨٩,٤
الحديد والصلب			
١٩٩٠		١٩٩٦	
البرازيل	١٥,٧	الهند	١٨,٥
الهند	١٥,٥	كوريا	١٦,١
كوريا	١٣,٧	البرازيل	١٢,٣
المكسيك	١٢,٥	تايوان	١٠,٧
تايوان	١٠,٢	المكسيك	١٠,٦
تركيا	٤,٨	إندونيسيا	٦,٨
يوغوسلافيا	٣,٦	تركيا	٤,٤
إندونيسيا	٣,٤	الأرجنتين	٢,٤
الأرجنتين	٢,٩	فينزويلا	٢,٠
فينزويلا	١,٥	ماليزيا	١,٤
مصر	١.١	الفليبين	١,٢
الجزائر	١,٠	شيلى	١,٠
شيلى	٠,٩	بيرو	٠,٩
الفليبين	٠,٩	مصر	٠,٨
ماليزيا	٠,٩	كولومبيا	٠,٨
الإجمالى	٨٨,٦	**الإجمالى**	٨٩,٩

تابع جدول (٢-١٠)

الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]	الدولة	النصيب فى القيمة المضافة (%)[١]
الفلزات غير الحديدية			
١٩٩٠		١٩٩٦	
شيلى	١٣,٥	الهند	١٢,٤
البرازيل	١١,٨	بيرو	١١,٨
المكسيك	١١,٦	المكسيك	١٠,٩
الهند	٩,٤	شيلى	١٠,٦
بيرو	٨,٧	البرازيل	١٠,٢
كوريا	٦,٣	كوريا	٨,١
يوغوسلافيا	٥,٩	تايوان	٦,١
فينزويلا	٥,٦	إيران	٥,٢
تايوان	٥,٣	فينزويلا	٤,٨
تركيا	٤,٧	تركيا	٣,٢
إيران	٣,٤	الفليبين	٢,١
الأرجنتين	١,٦	الأرجنتين	١,٤
مصر	١,٤	مصر	١,٢
المغرب	١,٢	المغرب	١,١
الفليبين	١,٠	ماليزيا	٠,٨
الإجمالى	**٩٠,٩**	**الإجمالى**	**٨٩,٩**
المنتجات الفلزية			
١٩٩٠		١٩٩٦	
كوريا	١٤,٧	كوريا	١٦,٩
البرازيل	١٢,٥	تايوان	١٢,٠
تايوان	١١,٩	البرازيل	١١,٤
المكسيك	٨,٥	المكسيك	٧,٣
الأرجنتين	٦,٩	الأرجنتين	٦,٧
الهند	٤,٨	الهند	٤,٩
يوغوسلافيا	٤,٤	ماليزيا	٤,٣
تركيا	٤,٠	تركيا	٣,٤
سنغافورة	٢,٨	سنغافورة	٣,٣
هونج كونج	٢,٨	شيلى	٢,١
الجزائر	١,٩	إندونيسيا	١,٩
إندونيسيا	١,٧	إيران	١,٩
شيلى	١,٦	بيرو	١,٧
إيران	١,٥	هونج كونج	١,٧
فينزويلا	١,٣	سوريا	١,٢
الإجمالى	**٨١,٣**	**الإجمالى**	**٨٠,٧**

(١) من مجموع القيمة المضافة للدول النامية .

المصدر : UNIDO, Yearbook of Industrial Statistics, 1999, Table,

obeikandl.com

جدول (٢-١١)

تطور مساهمة قطاعات سلع التجارة والسلع المحلية

فى توليد الناتج المحلى

٩٨/١٩٩٧ – ٧٠/١٩٦٩

(%)

قطاعات	١٩٦٩/ ٧٠	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨١/ ٨٢	١٩٨٦/ ٨٧	١٩٩١/ ٩٢	١٩٩٣/ ٩٤	١٩٩٧/ ٩٨
سلع التجارة	٥٢,٩	٥٠,٥	٤٥,٤	٤٢,٢	٤١,٢	٤٠،٤	٤٠,٣	٤٢,٥
السلع المحلية	٤٧,١	٤٩,٥	٥٤,٦	٥٧,٨	٥٨,٨	٥٩,٦	٥٩,٧	٥٧,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: السنوات ٧٠/١٩٦٩ – ٩٤/١٩٩٣، سليمان وعبد الخالق وآخرون (١٩٩٨)، جدولى (١١) و (١٤).

سنة ٩٨/١٩٩٧ محسوبة من بيانات جدول (٥) فى متولى (٢٠٠٠).

obeikandl.com

جدول (٢-١٢)

تطور سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى*

١٩٧٣ – ١٩٩٦

١٠٠ = ٩١/١٩٩٠

السنة**	الرقم القياسى	السنة	الرقم القياسى
١٩٧٣	٥٨,٤	١٩٨٥	٤٧,٥
١٩٧٤	٥٩,٨	١٩٨٦	٥٣,٤
١٩٧٥	٦١,٧	١٩٨٧	٥٨,٥
١٩٧٦	٥٨,٤	١٩٨٨	٧٥,٨
١٩٧٧	٥٧,٠	١٩٨٩	٨٢,٤
١٩٧٨	٥٩,٥	١٩٩٠	٩٢,٥
١٩٧٩	٩٤,٩	١٩٩١	١٠٠,٠
١٩٨٠	٩٢,٦	١٩٩٢	١٠٠,٦
١٩٨١	٨٢,٧	١٩٩٣	٨٧,٧
١٩٨٢	٧١,٦	١٩٩٤	٨٧,٨
١٩٨٣	٦١,٥	١٩٩٥	٨٠,٨
١٩٨٤	٥١,٥	١٩٩٦	٨٠,١

ملاحظات :

* يعتمد حساب سعر الصرف هنا **ليس فقط على السعر الرسمى** وإنما أيضاً على الأسعار الأخرى، مثل سعر السوق الموازنة وسعر السوق السوداء ...الخ. وبالتالى هو ينتج نسبة أقل لارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه من الحساب المبنى على السعر الرسمى فقط.

** خلال السبعينات : السنوات المبينة هى سنوات ميلادية. وابتداء من الثمانينات: السنوات الموضحة تشير إلى ختام السنة المالية، أى أن ١٩٨١ تعنى السنة ٨١/١٩٨٠، وهكذا.

المصدر :

Abdel-Khalek, 2001, Table 3.5

obeikandl.com

الهوامش

(١) تم حساب هذه النسب من: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٩)، **النشرة الاقتصادية الشهرية**، أكتوبر. وقد تم تعديل البيانات لكي تكون بأسعار ٨٧/١٩٨٦.

(٢) المقصود بذلك البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط المصرية.

(٣) هذا بخلاف معدل نمو الناتج النحلي الإجمالي الوارد فى جدول (١) والمشار إليه فى صفحة ٤١ حيث تم تثبيت الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٨٧/١٩٨٦. والسبب في استخدام الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ انه لم تتوافر بيانات عن التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية خلال عقد السبعينات تسمح لنا بحساب القيمة بأسعار ٨٧/١٩٨٦، إذ إن بيانات وزارة التخطيط استخدمت عام ١٩٧٥ كأساس لتقديرات الناتج المحلى للفترة ١٩٧٣-٧٩ في: وزارة التخطيط، الاقتصادي المصري في عشر سنوات، القاهرة،أغسطس ١٩٨١.

(٤) سوف تتم دراسة الصناعة التحويلية من حيث هيكلها، توزيعها الجغرافى، معدل نمو ناتجها ...الخ فى جزء آخر من هذه الدراسة.

(٥) تم حساب هذه النسب من: البنك الأهلى المصري، **النشرة الاقتصادية**، جدول ٢/١٠ (ج).

(٦) للمزيد من التفاصيل حول مكونات الصناعة التحويلية طبقاً للتصنيف الدولى، أنظر الملحق.

(٧) للمزيد من التفاصيل، راجع:

Heba, Handoussa, "Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector " ch.4 in Handoussa and Potter, eds, 1991.

(٨) توجد تفصيلات أكثر فى Abdel-Khalek, 2001, Ch.2.

(٩) لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الحقيقى والنسبة بين سعر سلع التجارة وسعر السلع المحلية نبدأ بمعادلة سعر الصرف الحقيقى (وهى الأساس لجدول (٢-١١)).

$$(1) \qquad RER = NER \times \frac{P_f}{P_d}$$

حيث :

RER = سعر الصرف الحقيقى (رقم قياسى).

NER = سعر الصرف الاسمى (رقم قياسى).

P_f = الرقم القياسى للأسعار فى الخارج.

P_d = الرقم القياسى للأسعار فى الداخل.

ولكن نلاحظ أن $NER \times P_f$ هو الرقم القياسى لأسعار سلع التجارة بالعملة المحلية، ونرمز له بالرمز P_t ($= NER \times P_f$). وبافتراض أن الرقم القياسى للأسعار فى الداخل تقريب جيد للرقم القياسى لأسعار السلع المحلية (P_n)، ويكون لدينا

$$P_d = P_n$$

وبالتالى نستنتج من (١) المعادلة التالية:

$$(2) \qquad RER = P_t / P_n$$

المعادلة (1) تعرف سعر الصرف الحقيقى بدلالة سعر الصرف الاسمى مصححاً بالتضخم النسبى فى الخارج والداخل، والمعادلة (2) تعرف سعر الصرف الحقيقى بأنه نسبة سعر سلع التجارة إلى سعر السلع المحلية. والمعادلة (2) مشتقة من المعادلة (1) بناء على الفروض الموضحة أعلاه.

obeikandl.com

(١٠) هذه العبارة، وترجمتها "إحراج الثراء" إستعارها تقرير البنك الدولى المشار إليه من عنوان كتاب للمؤرخ البريطانى Simon Schama، والعنوان هو

The Embarassement of Riches; An Interpretation of Dutch Culture in the Golden Age (New York: Alfred Knoff, 1988).

وهو يحلل ظاهرة الثراء الشديد الذى حققه الهولنديون من مستعمراتهم فيما وراء البحار. والمقولة الأساسية للكتاب هى أن الثراء كثيرا ما يجلب الإنغماس فى اللهو والإفراط فى الملذات مما يترتب عليه الترهل والإنحلال. وهذا مصداق لقول الشاعر: إن الثبات والفراغ والجدة (بمعنى الثراء) مُفْسَدَةٌ للمرء أى مُفْسَدَه. أو كقول شاعر آخر هو أبو الطيب المتنبى: أعيذها نظات منك فاحصة أن تحسب اللحم فيمن شحمه ورم. فإرتفاع حجم تدفقات رأس المال قصير الأجل ليس دليل الصحة والحيوية الاقتصادية.

(١١) شدد المهندس محمد عبد الوهاب على هذه النقطة. فهو يرى أن الكيانات الموجودة فى هذا المجال لا ترقى أي منها إلى مستوى الراعى الحقيقى للصناعة. "الصناعة لا صاحب لها". الهيئة العامة للتصنيع تراجع دورها لكى يقتصر على تسجيل المنشآت الصناعية، وهيئة الاستثمار تكتفى بالتعامل مع المشروعات إلى تخضع لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار. والمطلوب هو جهة مؤهلة لكى تقدم رؤية للصناعة على المدى المتوسط والطويل. وقد أشار فى هذا السياق إلى نموذج مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board) فى سنغافورة. الذى يتمتع بصلاحيات كبيرة فى منح الدعم بصوره المختلفة وله قدرات كبيرة للرؤية الشاملة للصناعة ومدى تكامل أى مشروع بعينه مع باقى المشروعات فى إطار هذه الرؤية. (فى مقابلة مع المهندس محمد عبد الوهاب، وزير الصناعة والثروة المعدنية الأسبق، بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٠).

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- سليمان، سلوى، جودة عبد الخالق وآخرون (١٩٩٨)، **الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر**، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، يناير.
- البنك الأهلي المصري (١٩٨٥)، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثانى.
- البنك الأهلي المصري (١٩٩٢)، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثالث.
- البنك الأهلي المصري (١٩٩٨)، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثالث.
- البنك الأهلي المصري (١٩٩٩)، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثاني.
- متولى، منال (١٩٩٨)، محددات النمو طويل الأجل فى الاقتصاد المصرى، **سلسلة أوراق بحثية**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، نوفمبر.
- وزارة التخطيط (١٩٨١): **الاقتصاد المصري في عشر سنوات**، أغسطس.
- وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧- ٢٠٠٢/٢٠٠١**.
- وزارة التخطيط، **تقارير متابعة الأداء للخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٨١/٨٠- ١٩٩٧/٩٦**.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٩)، **النشرة الاقتصادية الشهرية**، أكتوبر.

- الخواجة، عبلة محمد (١٩٩٦) "**الصدمات الخارجية فى مصر، تطبيق لنظرية المرض الهولندى**" رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

- سليمان، سلوى وجودة عبد الخالق وآخرون (١٩٩٨): **الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر**. القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

- عبد الخالق، جودة (١٩٨٢) "إمكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين. القاهرة (٦-٨ مايو).

- عبد الخالق، جودة (١٩٩٩) "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر: إصلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟ "فى مهدى الحافظ (محرر) **تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الأقطار العربية**. أعمال المؤتمر العلمى الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

المراجع الأجنبية :

- Abdel-Khalek, Gouda (2001). *Stabilization and Adjustment in Egypt: Rerform or De-Industrialization* Cheltenham, Edward Elgar Publishing.

-Amsden, A.(2000) ،"Industrialization Under New WTO Law"، UNCTAD X: High Level Round Table on Trade and Development ; Directions for the Twenty - first Century , 12 Feb.

- Ichimura S. (1993)، "The Role of Japan in Asia", International Center for Economic Growth، *Occasional Papers*, No: 36.

-Inoue R. , H. Kahama and S. Urata (1993), *Industrial Policy in East Asia* , JETRO.

-IMF (1998), Egypt: Beyond Stablization،Toward a Dynamic Market Economy، *Occasional Paper*, No:163،May.

- Gelb, Alan, and Associates (1988). *Oil Windfalls: Blessing of Curse*? New york : Oxford U. Press.

- Handoussa, Heba and Gillian Potter, eds. (1991). *Employment and Structural Adjustment, Egypt in the 1990s*. Cairo: AUC Press.

- Hansen, Bent (1991), *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth : Egypt and Turkey*. New York: Oxford U. Press.

- Ministry of Economy, and Foreign Trade (1999). *Quarterly Economic Digest*. July-September, Vol IV, No.3.

- World Bank (1997) . *Arab Republic of Egypt. Country Economic Memorandum*. Washington, D.C: The Bank. 4 Volumes.

-World Bank (1993), *The East Asian Miracle ;Economic Growth and Public Policy*، Oxford University press .

obeikandl.com

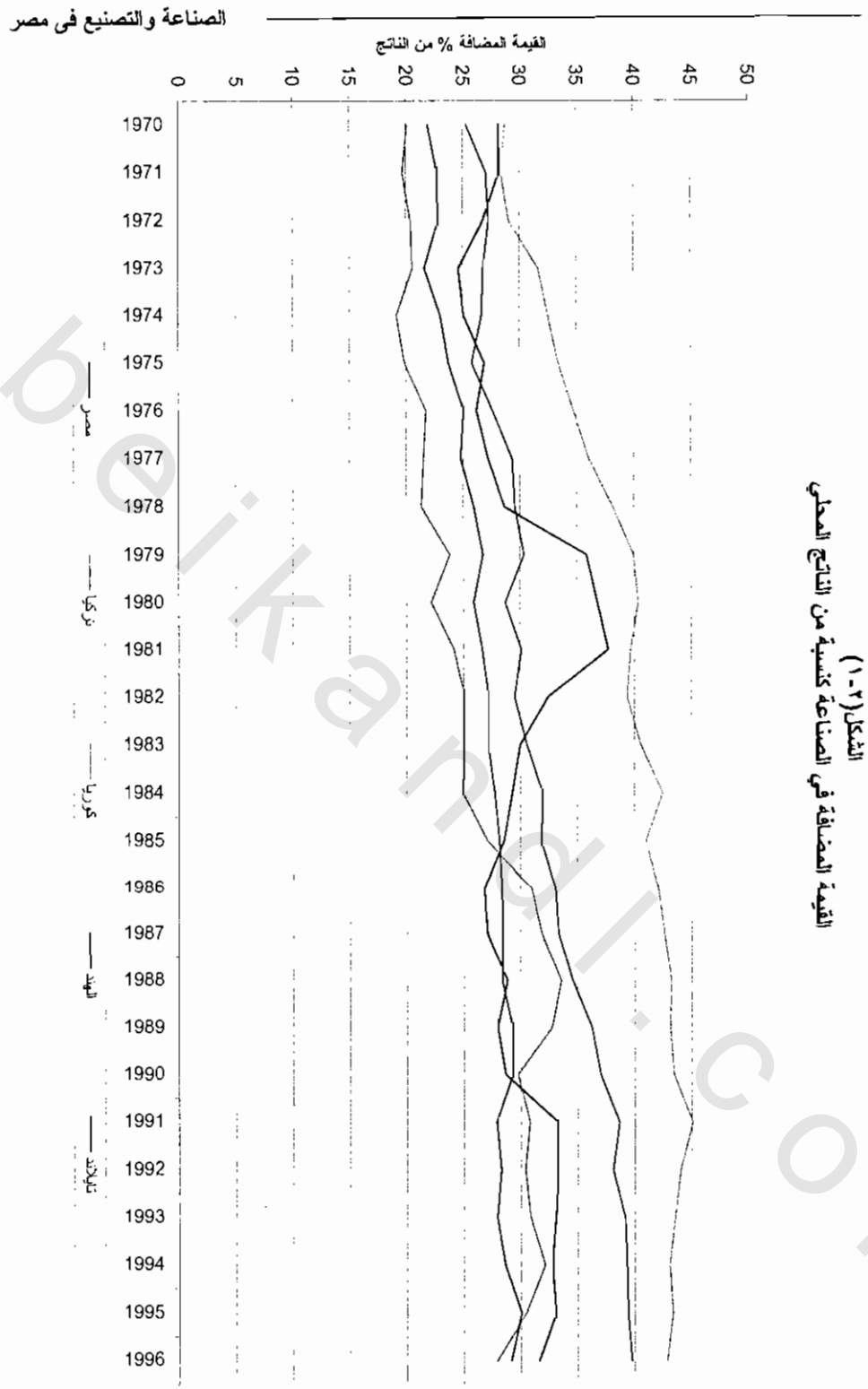

الشكل(٢-١)
القيمة المضافة في الصناعة كنسبة من الناتج المحلي

obeikandl.com

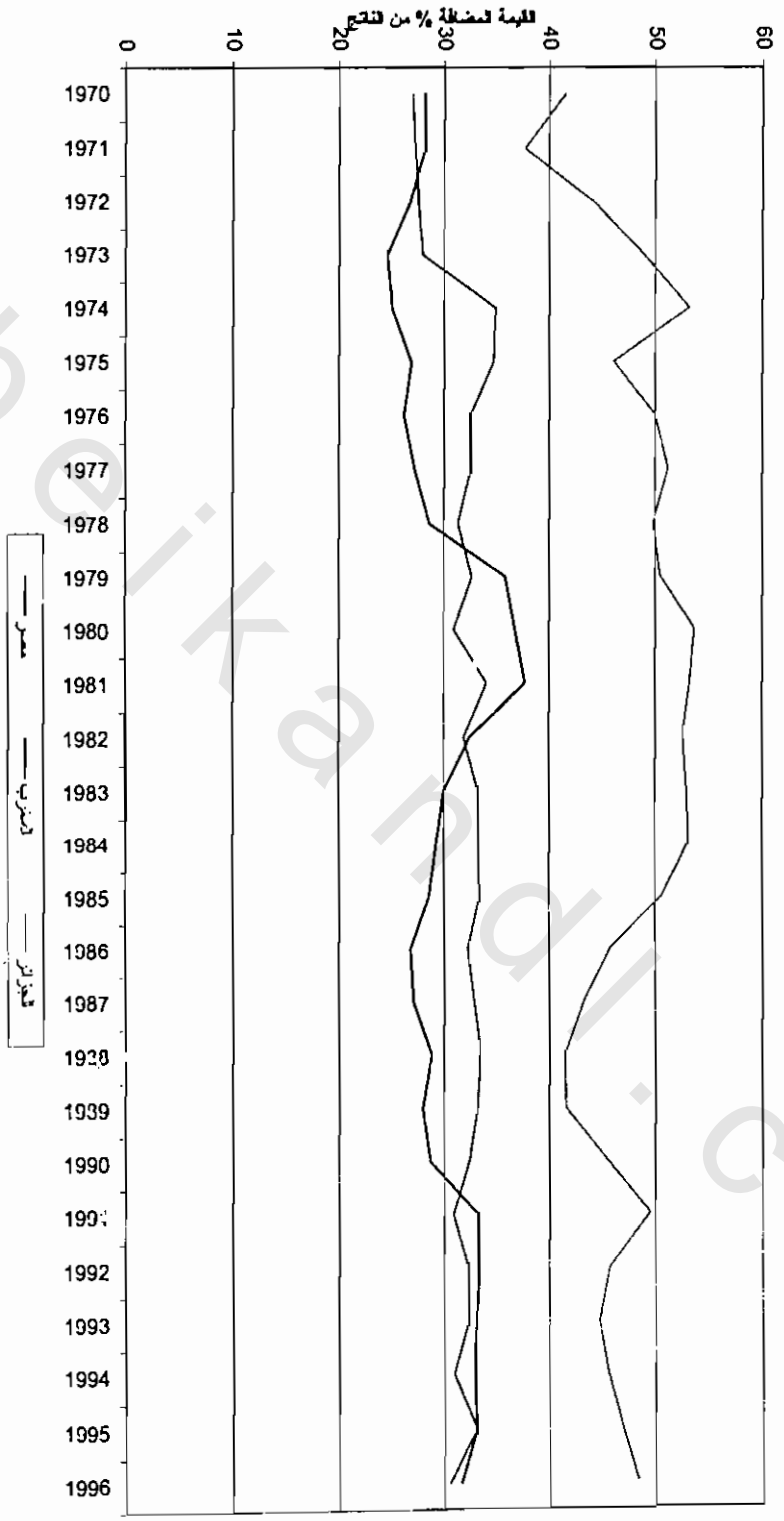

الشكل(٢-٢)
القيمة المضافة في الصناعة كنسبة من الناتج المحلي

obeikandl.com

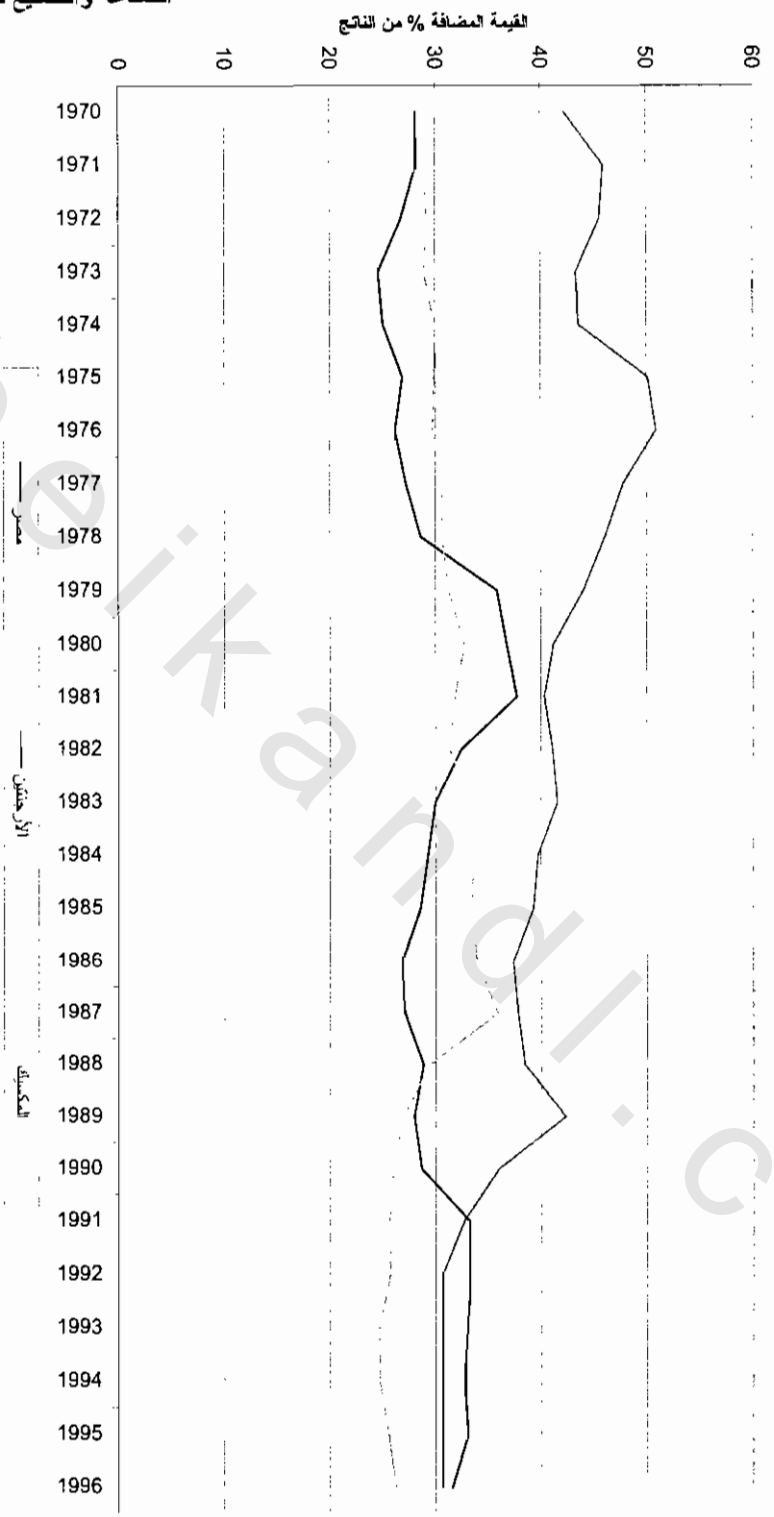

الشكل(٢-٣)
القيمة المضافة في الصناعة كنسبة من الناتج المحلي

obeikandl.com

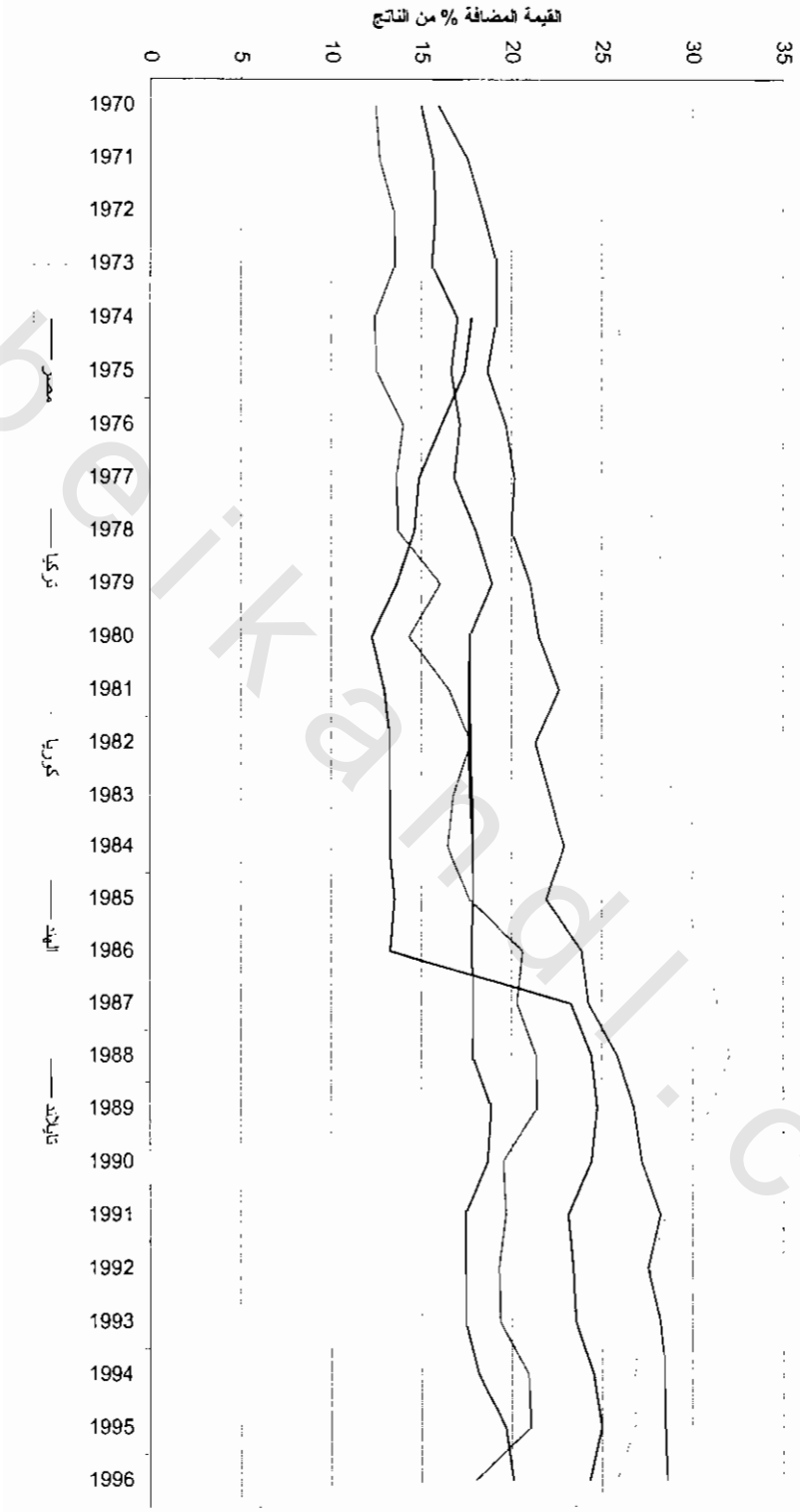

الشكل(٢-٤)
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي

obeikandl.com

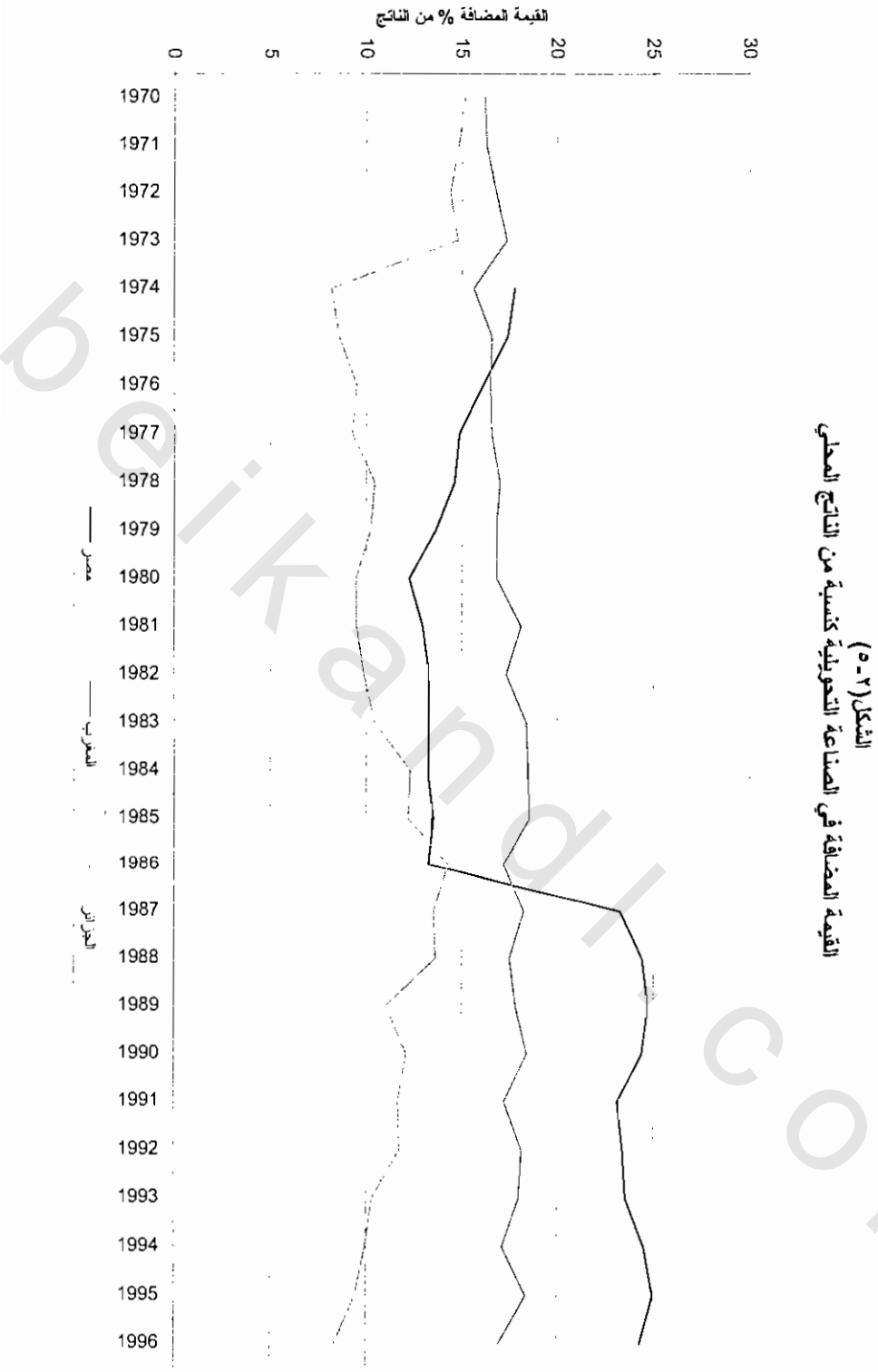

الشكل (٢-٥)
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي

obeikandl.com

الشكل (٢-٦)
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي

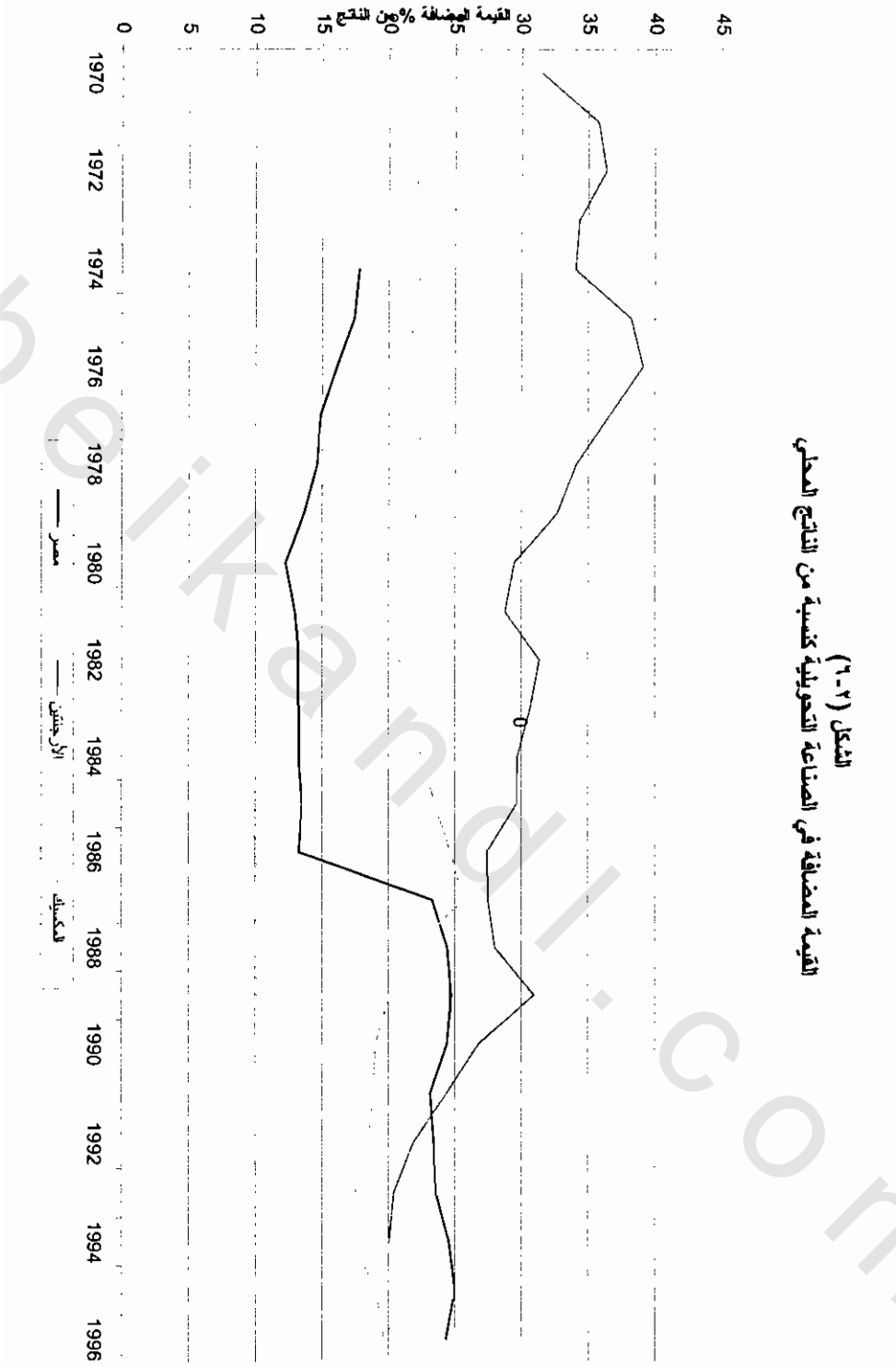

obeikandl.com